جـامعة عبد الرحمـان ميـرة- بجاية
كلية الآداب و اللغات
قسم اللغة و الأدب العربي

عنوان المذكرة :

اعتراضات ابن أبي الحديد في" الفلك الدائر" على" المثل السائر" لابن الاثير

مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر في اللغة و الأدب العربي
تخصص : أدب عربي قديم

إعـداد الطّالبتين:
سعيدة طرشونت
نجاة أوكاشبي

إشراف الأستـاذ:
محمد فلاق

السنة الجامعية: 2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

نشكر الله عز وجل ونحمده حمدا كثيرا على النعمة التي وهبنا إياها وهي نعمة العقل والذي وفقنا في إتمام هذا العمل.

ونتقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير إلى اللذين حملوا رسالة العلم والمعرفة.

ولا يسعنا في هذا المقام إلّا أن نتوجه بالشكر الجزيل والامتنان الكبير

إلى الأستاذ المشرف "**محمد فلاق**" على تولّيه الإشراف على هذه المذكرة وعلى كل ملاحظاته القيّمة التي أضاءت أمامنا سبل البحث، وجزاه الله عن ذلك كل خير، والذي كان لنا الشّرف أن يكون مشرفاعلينا.

كما لا يفوتنا في هذا المقام أن نتقدم بالشكر الخاص إلى كل أساتذة قسم الأدب العربي.

وإلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل وكل من ساعدنا على إتمامه،

وإلى كل من خصّنا بنصيحة أو دعاء.

نسأل الله أن يحفظهم وأن يجازيهم خيراً.

-سعيدة، نجاة-

مقدمة

يعتبر كتاب "المثل السائر" **لابن الأثير** واحدا من أهم الكتب التي نالت مكانة خاصة في كتب التراث العربي، في زمنها وفي ما تلاها من عصور، إذ أقبل عليه العلماء وطلبة العلم بالدرس والإشادة أو بالمناقشة والردود، من جملة ذلك موسوعة من الكتب التي ألفت تأييدا له ومنها كتاب "الروض الزاهر في محاسن المثل السائر" و"نشر المثل السائر وطي الفلك الدائر" **لأبي القاسم محمود بن الحسين الركن السنجاري**، ومنها أيضا كتب ألفت ردا واعتراضا عليه ومنها: "نصرة الثائر على المثل السائر" **لصلاح الدين الصفدي** وكتاب "الفلك الدائر على المثل السائر" **لابن أبي الحديد**.

نعتني في هذا البحث بكتاب "الفلك الدائر على المثل السائر" **لابن أبي الحديد** ونهدف إلى دراسة موضوع " اعتراضات **ابن أبي الحديد** في" الفلك الدائر" على المثل السائر"**لابن الأثير**، فهو موضوع يحتاج إلى التدقيق و التوسع فيه، وبناء على ما ذكرناه قمنا بطرح الإشكالية التالية:

- ما أهم الاعتراضات التي عرضها **ابن أبي الحديد** في كتابه "الفلك الدائر"؟

- وفيما تتجلى هذه القضايا؟

لقد عالج **ابن أبي الحديد** في كتابه" الفلك الدائر"، أهم القضايا والمسائل التي درسها **ابن الأثير** في كتابه "المثل السائر"، فقام بالرد والاعتراض عليها، ويمكن تصنيف هذه الاعتراضات والردود إلى: اعتراضات نقدية، واعتراضات بلاغية، واعتراضات نحوية، وهذا الموضوع حسب اعتقادنا موضوع جدير بالبحث وذلك لما فيه من أهمية كبرى على مستوى الحركة النقدية في زمنه .

ومن أهم الأهداف التي دفعتنا لهذا البحث التعرف على قيمة كتاب الردود والاعتراضات وطريقتها في نقض الآراء ومناقشتها، لاسيما في كتاب "الفلك الدائر" **لابن أبي الحديد.**

ولقد ارتأينا وضع خطة تشمل على أهم العناصر التي ركزنا عليها في بحثنا وتتضمن مقدمة ومدخلا وثلاثة فصول وخاتمة، فتطرقنا في المدخل إلى لمحة عن حياة **ابن الأثير** وأدبه، ومضمون كتابه "المثل السائر" وقيمته، ثم انتقلنا للحديث عن لمحة عن حياة **ابن أبي الحديد** ومضمون كتابه "الفلك الدائر" وأسلوبه ومنهجه.

كما تناولنا في الفصل الأول القضايا النقدية التي قام **ابن أبي الحديد** بالاعتراض على **ابن الأثير** فيها، ومن بين هذه القضايا: مناسبة التحميدات لمعاني الكتب السلطانية، والفرق بين الترسل والشعر، وغيرها من المسائل.

أما الفصل الثاني فقد خصصناه لدراسة أهم القضايا البلاغية التي اعترض عليها **ابن أبي الحديد** إذ تناولنا نظرتهما لمسألة الحقيقة والمجاز وشروط بلاغة التشبيه وحد الكناية وغيرها من المسائل.

أما بالنسبة للفصل الثالث فقد قمنا بدراسة المسائل النحوية وأهمها: موضوع علم النحو ومفسرو الأشعار ومعرفة علم العربية من النحو والتصريف وتوكيد الضميرين، والتقديم والتأخير وفي قوة اللفظ بقوة المعنى.

وقد أنهينا بحثنا بخاتمة تشمل أهم النتائج التي توصلنا إليها في دراستنا لهذا الموضوع.

اتبعنا في هذا البحث منهجا وصفيا تحليليا، عكفنا من خلالها على تتبع عينة من المسائل النقدية والبلاغية والنحوية، وعرض ما جاء فيها عند **ابن الأثير**، ثم استعراض ردود **ابن أبي الحديد** عليها، ومحاولة التحليل الموضوعي لموقف الرجلين في هذه المسائل.

ولإثراء بحثنا هذا استعنا بمجموعة من المصادر والمراجع أهمها: وكتاب "الفلك الدائر على المثل السائر" **ابن أبي الحديد و** كتاب "المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر" بكل أجزائه **لإبن الأثير**.

أثناء انجازنا لهذا البحث واجهتنا عديد من الصعوبات، منها كون الكتابين اللذين يقوم عليهما البحث، يصعب على باحث مبتدئ استيعاب ما فيها، وفهم نصوصها بالإضافة إلى ضخامة حجمها، وضيق الوقت، وكذلك كون موضوعنا لم يدرس من قبل بالطريقة التي اتبعناها، إلى جانب هذه الصعوبات نجد قلة المصادر والمراجع؛ والدراسات التي تناولت موضوع اعتراضات **ابن أبي الحديد** على **ابن الأثير**، وهذا ما تطلب منا جهدا مضاعفا، وعلى الرغم من كل هذه الصعوبات والعراقيل التي واجهتنا إلا أننا ذللناها بالعزيمة والإرادة والصبر، لإتمام هذا البحث ولو بمعالجة بسيطة.

وفي الأخير، لا يسعنا إلا أن نتوجه بالدعاء إلى المولى عزّ وجل، وأن يوفقنا فيما قدمنا في هذا البحث، ونتمنى أن يكون هذا البحث في المستوى المطلوب، ونرجو أن نكون تمكنا ولو بقدر بسيط من الإلمام بالموضوع، كما نتقدم بالشكر للأستاذ المشرف **محمد فلاق** الذي له الفضل في التوجيه والإرشاد ومتابعته لهذا البحث خطوة خطوة، ولا ننسى أن نشكر أيضا كل من مد لنا يد المساعدة من قريب أو من بعيد ولم يبخل علينا بمعلوماته .

مدخل

1- لمحة عن حياة ابن الأثير

1-1- حياته

هو أبو الفتح **نصر الله بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني**، المعروف **بابن الأثير** الجزري الملقب ضياء الدين.[1]

ولد سنة 1163م.[2] في جزيرة ابن عمر ونشأ فيها ثم انتقل مع والده إلى الموصل حيث سعى في تحصيل العلوم وحفظ القرآن الكريم والأحاديث النبوية إلى جانب حفظه كثيرًا من أشعار العرب، كما اهتم بالنحو واللغة وعلم البيان، ثم اتصل **بصلاح الدين الأيوبي** فوصله **القاضي الفاضل** رئيس ديوانه بالعمل عنده واستمر في ذلك مدة من الزمن ثم طلبه الملك الأفضل **نور الدين بن صلاح الدين** ووليّ أمره بدمشق فخيره **صلاح الدين** بين البقاء معه أو الالتحاق بولي العهد فاختار الذهاب إلى دمشق؛ وبعد وفاة **صلاح الدين الأيوبي** استقلّ الملك الأفضل بمملكة دمشق وقام بتعيين **ابن الأثير** وزيرا لديه، لكن **ابن الأثير** أساء الحكم ومعاملة أهلها مما تسبب له في عدة مشاكل مع العامة وحكام الدولة الأيوبية، والتي وصلت إلى حد محاولة قتله، فبقي متنقلا بين الملوك والإمارات ما بين الشام والعراق [3]. توفي سنة 637هـ/1239 ببغداد.[4]

---

[1]-ينظر: بدوي طبانة وأحمد الحوفي : تقديم كتاب المثل لابن الأثير،القسم الأول، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، دت ، ص 27.

[2]-ينظر:حنا الفاخوري: الجامع في تاريخ الأدب العربي-الأدب القديم- ،دار الجيل، ط1، بيروت، 1986، ص649.

[3]-ينظر: ضياء الدين ابن الأثير، المثل السائر، ص 36.

[4]-ينظر:المصدر نفسه، ص 37.

1-2- أدبه:

لا شك أن الاستقرار السياسي الذي ساد في العصر العباسي ساعد بشكل كبير على الاهتمام بشؤون الأدب والعلم وتشجيع المواهب على الكتابة مما أدى إلى ظهور العديد من الكُتاب من بينهم **ابن الأثير**، الذي استطاع أن يثبت نفسه ويترك بصمته على الساحة الأدبية وذلك فضلا عن العلم الذي أخذه من شيوخه والاجتهادات الذاتية لإثراء مخزونه الثقافي، وهذا ما يراه **حنا الفاخوري** وغيره، حيث قال عنه: «رجل العلم الذي يُضرب به المثل، ورجل الثقافة التي لا يُنتهى إليها إلا بالجِدّ الذي لا يعروه مَلَل، فهو يجول في الأدب جولة من حوى الأدب في صدره، ويتقلب بين الكتَّاب والشعراء تقلُّبَ من وقف على قريب وبعيد، ومن فَقِه كل قديم وجديد...».[1]

ترك **ابن الأثير** عديد من الكتب في مجال الأدب نذكر منها: [2]

- "المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر": طبع لأول مرة في مصر سنة 1939 بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ثم سنة 1959 بتحقيق الدكتورين أحمد الحوفي وبدوي طبانة.
- "الوشي المرقوم في حل المنظوم"، طُبع في بيروت سنة 1289هـ.
- "المرصع في الأدبيَّات"، طُبع في الأستانة عام 1304هـ، وفي ألمانيا عام 1896م.

وله مجموعة اختار فيه شعر أبي تمام، والبحتري وديك الجن والمتنبي، وهو في مجلد واحد كبير. [3]

---

[1]–حنا الفاخوري: الجامع في تاريخ الأدب العربي، ص 652.

[2]–المرجع نفسه، ص 650.

[3]– ينظر: بدوي طبانة وأحمد الحوفي: تقديم كتاب المثل السائر لابن الأثير، ق1، ص29.

1-3- مضمون كتاب المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر:

يعدّ كتاب "المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر" من أبرز الكتب النقدية القديمة التي نالت الشهرة الواسعة في العصر العباسي، تناول **ابن الأثير** أولا في هذا الكتاب أراء من سبقوه ذكرا من رجال الدين، فلم يظهر إعجابه إلا **للآمدي** في "الموازنة"، **وابن سنان الخفاجي** في "سر الفصاحة"، إذ يقول:« وما من تأليف إلا وقد تصفحتُ شينهُ وسِينهُ، وعلمت غِثهُ وسمينهُ، فلم ما ينتفع به في ذلك إلا كتاب "الموازنة" لأبي القاسم الحسن بن بشر الأمدي، وكتاب "سر الفصاحة" لأبي محمد عبد الله بن سنان الخفاجي ».[1] وبعد ذلك انتقل إلى موضوع الكتاب فجعله في مقدمة ومقالتين، تتضمن المقالة عشرة فصول تُطالعنا فيها العنوانات الآتية: موضوع علم البيان، وما جاء في الحكم على المعاني والترجيح فيما بينها، جوامع الكَلم، الحكمة التي هي ضالة المؤمن، الحقيقة والمجاز، الفصاحة والبلاغة، أركان الكتابة، طريقة تعلم الكتابة؛ وأما المقدمة فتنقسم إلى مقالتين:

المقالة الأولى خصصها **ابن الأثير** للصناعة اللفظية وانقسمت إلى قسمين هما:

- في اللفظة المفردة: وشمل الحديث حول مجموعة من القضايا كالتفاوت بين الألفاظ، وتباعد مخارج الحروف وتقاربها ...إلى غير ذلك.
- في اللفظة المركبة: ضمّ هذا القسم أنواعا من تأليف الألفاظ مثل السجع، التجنيس.

ويأتي الجانب الأكبر من الكتاب للمقالة الثانية التي تمحورت حول الصناعة المعنوية مثل الاستعارة والتشبيه، والإيجاز، ... وما إلى ذلك.

---

[1]-ابن الأثير: المثل السائر، ق1، ص33-34.

1-4- القيمة الفنية

احتلَّ كتاب "المثل السائر" مكانة مرموقة في الأدب العربي، وزاد من أهميته وقيمته أنه يحتوي مسائل وأراء تتعلق بمختلف علوم العربية خاصة ما تضمنه فن الكتابة، كما أنه حضِي باهتمام كبير لدى النقاد القدماء والمحدثين، الذين يعتبرون أنّ هذا الكتاب من أحسن ما أُلف، وهذا ما ذهب إليه **ابن خلكان** في كتابه: «ولضياء الدين من التصانيف الدالة على غزارة فضله وتحقيق نبله، كتابه الذي سماه "المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر"، وهو في مجلدين، جمع فيه فأوعب، ولم يترك شيئا يتعلق بفن الكتابة إلا ذكره».[1]

كما يؤكد **صلاح الدين الصفدي** صاحب كتاب" نصرة الثائر على المثل السائر"على المكانة الواسعة التي صورها بمجموعة من التشبيهات، حيث يقول:« فإنّ كتاب المثل السائر للصاحب **ضياء الدين بن أثير** الجزيرة، عامله الله بلطفه، وسامحه بما هزت به نسمات الخيلاء من غصن عطفه من الكتب التي خفقت له في الاشتهار عذبات أوراقه، وسعى القلم في خدمته على رأسه إذا سعى الخادم على ساقه، واشتهر بين أهل الإنشاء اشتهار الليل بالكتمان والنهار بالإفشاء، لا بل اشتهار بني عذرة في الحب بتحرق الأحشاء، وأولع به أهل الأدب في الأفاق ولع الكريم بالإنفاق، لا بل ولع الرقباء بالعشاق».[2]

إنّ الضجة التي أحدثها هذا الكتاب أدت إلى ظهور اتجاهين، اختلف فيه النقاد بين مؤيد ومعارض؛ يتمثل الاتجاه الأول في الإعجاب بما جاء في "المثل السائر" ونقل الآراء

---

[1]–ابن خلكان ، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح :إحسان عباس، المجلد الخامس ، دار صادر، بيروت، 1397هـ،1977م، ص391.

[2]– صلاح الدين الصفدي: نصرة الثائر على المثل السائر، تح: محمد علي سلطاني، مجمع اللغة العربية، بدمشق، دت، ص 41.

عن **ابن الأثير** ونماذج من نثره كما فعل صاحب كتاب" صبح الأعشى"، الذي أخذ كثيرا من آراء **ابن الأثير** وأثبتها في كتابه: « وقد ذكر **ابن الأثير** في المثل السائر أنّ الكتاب غربلوا اللغة وانتقوا منها ألفاظا رائقة واستعملوها...».[1]

ضف إلى ذلك ما يراه المؤيدون أنّ هذا الكتاب من أحسن ما كتب في موضوع الكتابة الفنية، وبيانهم عن ذلك تأليفهم كُتبا ردوا من خلالها على منتقديه، وخاصة على كتاب "الفلك الدائر على المثل السائر" **لابن أبي الحديد**، ونذكر منها كتاب "الروض الزاهر في محاسن المثل السائر"، وكتاب" نشر المثل السائر وطيّ الفلك الدائر" **للسنجاري**، بالإضافة لكتاب **عبد العزيز بن عيسى** المرسوم "لقطع الدابر عن الفلك الدائر".[2] والواضح من خلال ما سبق أنّ هذا الكتاب شهد إعجاب كثير من الدارسين، وأكّد مكانته الكبيرة التي لا مجال للشّك فيها.

أما الاتجاه الثاني، فيمثله أصحاب الرفض والمعارضة لما جاء في "المثل السائر"، وكان من دواعي هذه الخصومة إثارة لهجته في الكتابة حفيظة قوم، كما أوقد علمه حماسة قوم آخرين، فقام الخصوم ينكرون اللهجة، ويتنكرون للتبجح، ويندون بالتطاول والإزاء على الفضلاء من أرباب الصناعة، وهم يحمدون فيه الإنشاء والمعالجة، ويردون النظر والجدل والاحتجاج والاعتراض، ويذهبون إلى أنّ الكتاب زوبعة في فنجان، أو حذلقة لسان في روضة بيان، وليس هناك جديد أو تجديد، ولا هنا لك ما يُغني أو يُعتمد

---

[1]–صبح الأعشى، الشيخ أبي العباس أحمد القلقشندي، الجزء1، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1340هـ، 1922م، ص162.

[2]–ينظر: حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون، تح: محمد شرف الدين ورفعت بيلكه الكليسي، الجزء2، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ص1586.

عليه، ولا شك أنّ موقف هؤلاء الخصوم موقف عناد نشأ عن كبرياء الرجل وادعائه شيئا من العصمة فيما يقول ويُعالج.[1]

وما يعكس لنا الضجة الكبيرة التي أحدثها "المثل السائر" هو تأليف عدة كتب تحاول الانتقاص من قيمته الأدبية ومن أهمها: "نصرة الثائر على المثل السائر" **لصلاح الدين الصفدي** وكتاب "الفلك الدائر على المثل السائر" **لابن أبي الحديد**، التي جاءت ردا على **ابن الأثير**.

[1]–ينظر: حنا الفاخوري، الجامع في تاريخ الأدب العربي، ص 650.

2- لمحة عن حياة عز الدين ابن أبي الحديد

2-1-حياته

هو **عز الدين عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن الحسين بن أبي الحديد**، المدائني المعتزلي الشيعي الفقيه الشاعر؛ ولد في غرة، ذي الحجة سنة 586هـ، وكان من أعيان العلماء الأفاضل، بارعا في علم الكلام على مذهب المعتزلة. أديبا جيد النثر والشعر، واشتغل في الدواوين السلطانية، وأدرك إغارة المغول على بغداد وتدمير (هولاكو) لها، توفي سنة 656هـ. [1]

2-2-مصنفاته:

ترك **ابن أبي الحديد** عديد من المصنفات والمؤلفات، ومنها: [2]

- شرح نهج البلاغة.
- العبقري الحسان.
- الفلك الدائر على المثل السائر.
- القصائد السبع العلويات.
- المستنصريات.
- الحواشي على كتاب المفصل في النحو.
- ديوان شعره.

---

[1]- بدوي طبانة، أحمد الحوفي، تقديم كتاب الفلك الدائر لابن أبي الحديد، دار النهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، ص 15-16

[2]- ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ضبطه وصححه: محمد عبد الكريم النمري ، دار الكتب العلمية، ط1، لبنان، 1418هـ-1998م، ص7.

2-3- مضمون كتاب الفلك الدائر على المثل السائر :

يعد كتاب "الفلك الدائر على المثل السائر" من أهم الكتب التي أُلفت في الرد على كتاب "المثل السائر"**لابن الأثير**، مُتَّبِعًا في ذلك أنموذجًا مغايرًا لأنموذج **ابن الأثير**، حيث تنوعت موضوعات الرد، فكان منها مواضيع نقدية وبلاغية ونحوية.

أما مقدمة هذا الكتاب فقد تناول **ابن أبي الحديد** فيها الدوافع التي قادته إلى تتبع كتاب "المثل السائر" ونقده، كما تحتوي على زمن وصول الكتاب إليه، والمدة المستغرقة في تصفحه لهذا الكتاب والاعتراض عليه، ثم يذكر سبب تسميته لكتابه "بالفلك الدائر على المثل السائر"، وعرّج بعد ذلك إلى ذكر المسائل والقضايا التي انتقدها واعترض عليها، فكان يبدأ تلك القضايا بقوله: قال المصنف، ثم يعلق عليها بالاعتراض.

لقد حاول **ابن أبي الحديد** في مقدمة هذا الكتاب أن يكون معتدلا ومنطقيا في رده على **ابن الأثير**، إذ قال بأنه وجد في " المثل السائر" مواضع محمودة ومواضع مردودة، يقول: «فوجدت فيه المحمود والمقبول، والمَردُودَ والمَرذُولَ، أمّا المحمود منه فإنشاؤُه وصناعته، فإنه لا بأس بذلك إلا في الأقلِّ النادرِ، وأما المردود فيه فنظره وجدله واحتجاجُه واعتِرَاضُهُ ... ».[1]

كما قصد **ابن أبي الحديد** من تأليف هذا الكتاب «إلى أن يبين لأهل الموصل وبغداد أنّ ما في كتاب "المثل السائر"من وجود النقص، وألوان المآخذ، وأن يعلم ابن الأثير ورؤساء بلده أن في خدم المستنصر من يفوقه علما وافتنانا».[2]

ويصرح **محمد زغلول** في كتابه الموسوم "بضياء الدين ابن الأثير وجهوده في النقد" بالدوافع الحقيقية من تأليف **ابن أبي الحديد** لكتابه "الفلك الدائر"، حيث يقول « وكان من

---

[1]–ابن أبي الحديد، الفلك الدائر على المثل السائر، ص32.

[2]– بدوي طبانة وأحمد الحوفي، تقديم كتاب الفلك الدائر على المثل السائر لابن أبي الحديد، ص21.

الدوافع على تأليفه الحسد والحقد على صاحبه، لتعلق الناس وتهافتهم على الكتاب وخاصة أهل الموصل من مواطني ضياء الدين ».[1]

كما أشار **ابن أبي الحديد** في مقدمة كتابه إلى المدة المستغرقة في تصفحه لكتاب"المثل السائر" والتعليق على مسائلها وقضاياها فهي لم تتجاوز خمسة عشر يوما، حيث لم يعاود النظر فيه مرة أخرى، ومنه يقول« وهذا الكتاب " المثل السائر" وقع إليّ في غرّة ذي الحجة من سنة ثلاث وثلاثين وستمائة، فتصَفحته، أولا في ضمن الأشغال الديوانية التي أنا بصددها، وعلقت في هذا الكتاب في أثناء تصفحه على المواضع المستدركة فيه إلى نصف الشهر المذكور، فكان مجموع مطالعتي له واعتراضي عليه خمسة عشر يوما، ولم أعاود النظر فيه دفعة ثانية ».[2] وهذه المدة تبدو غير كافية للاطلاع الرصين على كتاب ضخم مثل كتاب "المثل السائر" .

لقد أخبر **ابن أبي الحديد** عن سبب تسمية كتابه "الفلك الدائر على المثل السائر" وهو الرد والإحاطة من قيمة "المثل السائر" ومنه زوال صورته في المحيط العربي، وهذا في قوله «وقد سَمَّيتُ هذا الكتاب "الفلك الدائر على المثل السائر" لأنه شاع من كلامهم، وكَثُرَ في استعمالهم أن يقولوا لما باد ودثر "فقد دار عليه الفلك" كأنهم يريدون أنه طحنه ومحا صورته، ومن ذلك من قول أبي العتاهية:

إن كنت تنشدهم فإنهم همدوا ودار عليه الفلك».[3]

أما بالنسبة إلى موضوعات الردود فشملت ما يلي:

- نقد ما جاء في المقدمة، وفيه 53 قضية.

---

[1]–محمد زغلول، ضياء الدين ابن الأثير وجهوده في النقد، مكتبة نهضة مصر، القاهرة ، دت، ص 359.

[2]–ابن أبي الحديد، الفلك الدائر، ص 34–35.

[3]–المصدر نفسه، ص 35.

- نقد ما جاء في المقالة الأولى، وفيه 9 قضية.
- نقد ما جاء في المقالة الثانية، وفيه 78 قضية.

ومن هنا يبلغ مجموع ردود الموضوعات التي اعترض عليها **ابن أبي الحديد** إلى مائة وأربعين قضية، لكن هناك قضايا متكررة.

ويشير **ابن أبي الحديد** في خاتمة كتابه إلى أنّ ما اعترض عليه من قضايا ومواضيع ليس بالمجهود الكبير الذي يقوم به أحد، لأنه تضييع للوقت فقط، ولا وجود فائدة فيه ، فقد اعترض على بعض المسائل وترك الكثير منها فيها مجال للقول والرد وذلك رغبة في الإيجاز. ومنه يقول:« فهذا ما سنح لي بأدنى النظر من الاعتراض على هذا الكتاب، وقد اعترضت على مواضع كثيرة منه للقول فيها مجال فلم أذكرها إيثارا للإيجاز، ومواضع يرجع كلامه فيها إلى الجدل ومحض العناد، لا في المعنى، فكان الاشتغال بها والبحث فيها تضييعا للوقت من غير فائدة ».[1]

2-3- آراء الباحثين في اعتراضات ابن أبي الحديد على المثل السائر:

قسم الباحثون نقد **ابن أبي الحديد** "للمثل السائر" إلى ثلاث أقسام أساسية وهي:

- **بعضه حق:** فقد مثل ذلك قول **ابن الأثير**، حيث قال: «ولا أدَّعي فيما ألفته فضيلة الإحسان، ولا السلامة من سبق اللسان» ثم قال بعد سطر واحد:« وإذا تركت الهوى قلت إنّ هذا الكتب بديع في إغرابه، وليس له صاحب من الكتب فيقال إنّه متفرد من بين أصحابه».[2]

[1]–ابن أبي الحديد، الفلك الدائر، ص 310.

[2]– بدوي طبانة وأحمد الحوفي: تقديم كتاب الفلك الدائر لابن أبي الحديد، ص23.

يعلق **ابن أبي الحديد** على هذا القول متهما **ابن الأثير** بعدم التواضع، فقال:« وهل يدعي أحد فضيلة الإحسان بأبلغ من هذا الكلام؟».[1]

وكما نجد هناك عدة أمثلة أوردها **ابن أبي الحديد** في تعليقه على **ابن الأثير**، ومنها نذكر مدح **أبي الطيب كافور** بقوله:

فمالك تُعنَى بالأسِنّة والقنا وجَدُّك طعّـانٌ بغيـــر سنـــان؟

ومالك تختار القسيّ وإنّما عن السعد يرمي دونك المَلوان؟

إن هذا القول يحتمل وجهين من التفسير وهما المدح والذم، بل هو للذم أشبه، لأنه يقول: إنّك لم تبلغ ما بلغته بسعيك واهتمامك، بل بجدّ وسعادة، وهذا لا فضل فيه لأن السعادة ينالها الخامل والجاهل ومن لا يستحقها، وأكثر ما كان المتنبي يستعمل هذا الفن في القصائد الكافوريات.[2]

علق **ابن أبي الحديد** على شرح **ابن الأثير** لهذين البيتين تعليقا يدل على ذوقه الصائب، واطلاعه الواسع، فقال« إنّ الناس واقع لهم واقع ظريف مع المتنبي في هذا الباب، وكان أصله الشيخ أبو الفتح عثمان بن جني رحمه الله».[3]

- **بعضه مجانب للحق:** لقد ذهب **ابن الأثير** إلى أنّ صناعة تأليف الكلام من المنظوم والمنثور تفتقر إلى آلات كثيرة، وثقافة متنوعة، ولهذا فعلى الكاتب أن يكون مزودا بمختلف العلوم والفنون، وخاصة ما يتعلق بالطبع، لأنه لا يمكن أن يستغني عنه.[4]

---

[1]– بدوي طبانة وأحمد صوفي: تقديم كتاب الفلك الدائر على المثل السائر لابن أبي الحديد، ص23.

[2]–المصدر نفسه، ص24.

[3]– المصدر نفسه، ص24.

[4]–ينظر:المصدر نفسه، ص28.

يعلق **ابن أبي الحديد** على هذا القول مدعيا بأنه باطل، فهو يرفض أن تكون الفنون والعلوم من ضروريات الكتابة، لأن هناك من خطباء العرب **كسحبان وائل وقس بن ساعدة** وغيرهم ما كانت تعرفها، وكذلك من كان في أول الإسلام من الخطباء كمعاوية وزياد، لكنه غفل عما نبه إليه **ابن الأثير** من ضرورة الثقافة للكاتب .[1]

والمتفحص لكتاب "المثل السائر" يجد أن **ابن الأثير** قد أدمج الشعراء مع الكتاب في ألوان الثقافة، حيث اختص الشعراء بنوع من علم العروض والقوافي، الذي يقام به ميزان الشعر، إذ لا محل لاعتراض **ابن أبي الحديد** بقوله:«مع أنّ ما يحتاج إليه الكاتب يحتاج إليه الشاعر وزيادة».[2]

- **بعضه متحامل قاس:** فهنا يبدو أن **ابن أبي الحديد** يتحامل أحيانا، غير أن السمة الغالبة على كتابه هو النقد الموضوعي المدعوم بالبراهين، دون أن نقطع الآن بصحتها أو خطئها ومن ذلك قوله: « إن كان هذا الرجل ممن ينفي القياس في الشرعيات كلمناه كلاما أصوليا، كما نكلم الشيعة والنظام وأهل الظاهر وغيرهم ممن نفى القياس في الفقه».[3]

وبالرغم من أنّ **ابن أبي الحديد** أخذ على **ابن الأثير** إعجابه بفنه وفخره بنفسه وغروره، إلا أنّه كذلك قد تورط في مثل هذا، ويظهر ذلك من خلال قوله:« والزيادات العجيبة، والتسميطات والأسجاع التي أتينا بها تزري على ما أتى به هذا الكتاب وتتجاوزه أضعافا مضاعفة ».[4]

---

[1]–ينظر: بدوي طبانة وأحمد الحوفي : تقديم كتاب الفلك الدائر لابن أبي الحديد، ص28.

[2]–ينظر: المصدر نفسه، ص29.

[3]–ينظر: المصدر نفسه، ص29.

[4]–ينظر: المصدر نفسه، ص30.

2-4- أسلوب ابن أبي الحديد:

تعددت أنواع الأساليب التي استخدمها **ابن أبي الحديد** في رده على **ابن الأثير**، حيث كان يستخدم ألفاظا وعبارات توحي إلى التحدي، ومنها ما هي مسجوعة شديدة الحماسة، مثل قوله:« كان أكثر قصدي في ذلك أن يَعلَمَ مُصنَّفُ هذا الكتاب ورؤساء بَلدتِهِ أَنَّ من أصاغِرِ خَوَلِ هذه الدولةِ الشريفةِ- فالعُجبُ مُبِيرٌ، ولا أُنبئُ عنّي فمِثلي كثير- مَن إذا ألغَزَ أدرَى، وإذا ضَرَبَ أَفرى، وإذا رشَقَ أَصمَى، وإذا نكَأَ أَدمَى».[1]

كما تميز أسلوبه أحيانا بشيء من السخرية، وذلك عندما يحس **ابن أبي الحديد** بأن **ابن الأثير** قد جانب الصواب بشكل لا يستطيع أن يرد عليه وهذا ما نجده في قوله: «فإن كان هذا الرجل بذوقه وحسِّه قد تَفَطّن لاختصاص زائدٍ على هذا المعنى عند تقديم المستثنى لا يُؤخَذ عند تأخيره، فهذا الرجل قد أدرك ما غَفل عنه الأوَّلون والآخرون، ورُزِق حِسًّا وذوقًا وقف بهما على ما لم يقف عليه غيره».[2]

ونجد أيضا أن **ابن أبي الحديد** يلجأ أحيانا إلى استخدام أسلوب الاستفهام غير الحقيقي وذلك لغرض النقد الساخر، فمثلا قوله: «وليت شِعري كيف تحتاج البلاغة إلى تجنيس؟ أتُراه يَعلَم ما البلاغة؟ ألم يَسمع كلام عبد الحميد بن يَحي وابن المفقَع ومن جاء بعدُهما من الكتاب ومن كان قبلهما من فصحاء العرب الذين كلامهم مَحضُ البلاغة؟».[3]

حاول **ابن أبي الحديد** أن يظهر امتلاكه الواسع من تنوع الثقافات والمعارف وكذلك اطلاعه على مؤلفات العلماء البلاغيين والأصوليين وغيرهم؛ وهذا ما يتضح من خلال ألفاظه وأساليبه ما يعكس رغبته الشديدة والواضحة في الجدل، وميله إلى الاستدلال على

1- ابن أبي الحديد، الفلك الدائر، ص 33.

2- المصدر نفسه، ص262.

3- المصدر نفسه، ص50-51.

صحة ما يرمي إليه، حيث تنوعت استدلالاته ما بين الاستشهاد بالقرآن الكريم وكلام العرب وكذلك بآراء العلماء وغيرهم.

2-5- منهج ابن أبي الحديد

اِنطلق **ابن أبي الحديد** من خلال تأليفه لكتاب "الفلك الدائر" من نقطة مهمة تتمثل في تتبع كل ما كتبه **ابن الأثير** في "المثل السائر"، ثم العمل على مناقضته واعتراضه، وهذا ما صرّح عنه في كتابه قائلا: «فاعتَرضتُ عليه بهذا الكتاب»[1]؛ وتتمثل الطريقة التي اِتخذها كأساس في بناء كتابه هو اعتماده على التعليق، وهذا ما جاء في قوله:« وعلّقتُ في هذا الكتاب في أثناء تَصفُّحه على المواضِع المستدركة فيه»،[2] فلم يغفل **ابن أبي الحديد** في حرصه على ذكر نماذج خاصة بنثره وذلك ليقارن بينها وبين نثر **ابن الأثير** وهذا كله ليقلل من قيمة كتاب **ابن الأثير** ويبين للعرب خاصة أهل الموصل أنه أعلم من **ابن الأثير**، وأن ما جاء به هو الصواب.

تنوعت الموضوعات التي اعترض على مضمونها **ابن أبي الحديد** يمكن تصنيفها إجمالا إلى ثلاث فئات، هي الاعتراضات النقدية، والاعتراضات البلاغية، والاعتراضات النحوية.

---

[1]–ابن أبي الحديد، الفلك الدائر، ص33.

[2]–المصدر نفسه، ص34.

الفصل الأول

اهتم النقاد العرب القدامى بالبحث والنظر في الإنتاج الأدبي والنقدي، فأسهم ذلك في ظهور مجموعة من كتب الردود والمعارضة، فلا تجد قضية نقدية إلا وقد وُجد من عارضها واعترض على بعض أحكامها، ويدخل ذلك ضمن تعدد الآراء والثقافات وشدة المنافسة في الساحة النقدية؛ وهذا ما نلمسه في كتاب "المثل السائر لابن الأثير" الذي ركز على نقد نماذج لآراء وأقوال العلماء والنقاد السابقين ذكرا، **كأبي سنان الخفاجي وأبي إسحاق الصابي، والقاضي الفاضل** وغيرهم، ليخرج برأي خاص به وليكون كتابه مرجعا أوليا في فنه، إلاّ أنّ هذا لا يمنع أيضا من ظهور كتاب آخر ألفه **ابن أبي الحديد** خِصيصًا للرد على **ابن الأثير** في الموضوع نفسه، فتسمى هذه الظاهرة"نقد النقد".

يبلغ عدد الاعتراضات النقدية التي حصرها **ابن أبي الحديد** في كتابه "الفلك الدائر على المثل السائر" ثمانية وعشرين قضية وهي كالتالي:

- التعبير عن الحمد.
- تعليم البيان.
- بين ابن أبي الحديد والقاضي الفاصل.
- تعبير لأفلاطون يحتمل وجهين.
- بيت لأبي صخر الهذلي يحتمل وجهين.
- دلالة القرينة الدقيقة على مراد المُتكلم.
- دلالة القرينة المتقدمة على المنى المراد.
- نثر منظوم.
- مثال من كلام ابن الأثير في حل البيتين.
- فصل في نثر بيت المتنبي.
- فصل في هيئة عسكر.
- تباعد مخارج خروج اللفظة.
- ألفاظ متقاربة المخارج وهي غير مستقبحة.

- هل الظرف مختص باللسان؟
- هل طول اللفظة يقبحها؟
- الصناعة المعنوية.
- التجريد.
- حول رأي لأبي علي الفارسي في التجريد.
- رد على أبي علي والدفاع عنه.
- رد آخر والدفاع.
- اعتراض على أبي علي و رد الاعتراض.
- الالتفات.
- الغرض منه عند الزمخشري.
- اعتراض على الزمخشري ودفاع عنه.
- بيت لأبي تمام.
- تفسير بيت أبي تمام.
- رواية في بيت لأبي نواس.
- مناسبة التحميدات لمعاني الكتب السلطانية.
- نقد الأعشى.
- الفرق بين المترسل والشاعر.
- الفرق بين الشعراء وموضوعات المترسلين.
- الفروق بين الشعراء وموضوعات المترسلين في رأي ابن الأثير.

ومن خلال هذا الاستعراض نلاحظ أنّ القضايا النقدية التي عرضها **ابن أبي الحديد** عديدة ومتنوعة، ارتأينا أن نأخذ نماذج منها، ومن ذلك:

1- مناسبة التحميدات لمعاني الكتب السلطانية:

كتب **أبو إسحاق الصابي** عديد من الرسائل، وذلك لتميزه بفن الكتابة، وقد كان يبدأ بعض رسائله بالتحميد، مثلما نلمسه في رسالته التي كتبها عن فتح بغداد وهزيمة الأتراك فيقول: «الحمد لله رب العالمين، الملك الحق المبين، الوحيد الفريد، العلي المجيد، الذي لا يوصف إلا بسلب الصفات، ولا ينعت إلا برفع النعوت، الأزلي بلا ابتداء، الأبدي بلا انتهاء، القديم لا منذ أمد محدود، الدائم لا إلى أجل معلوم معدود، الفاعل لا عن مادة استمدها، الصانع لا بآلة استعملها، الذي لا تدركه الأعين بألحاظها، ولا تحدّه الألسن بألفاظها، ولا تخلقه العصور بمرورها، ولا تهرمه الدهور بكرورها، ولا تضارعه الأجسام بأقطارها، ولا تجانسه الصور بأعراضها، ولا تجاريه أقدام النظراء والأشكال، ولا تزاحمه مناكب القرناء والأمثال، بل هو الصمد الذي لا كفؤله، والفذّ الذي لا توأم معه، والحي الذي لا تخترمه المنون، والقيوم الذي لا تشغله الشؤون، والقدير الذي لا تؤوده المعضلات، والخبير الذي لا تعييه المشكلات».[1] افتتح **الصابي** رسالته السلطانية بتحميدة لا ترتبط بموضوعها، بل هي تحميدة عامة يذكر فيها الكاتب صفات الله سبحانه وتعالى وبعض أسمائه الحسنى.

يرى **ابن الأثير** أن من الحذاقة أن تجعل التحميدات في أوائل الكتب السلطانية مناسبة لمعاني تلك الكتب، لأنّ التحميدة التي بدأ بها رسالته لا تناسب الكتاب الذي افتتح بها، ولكنّها تصلح أن توضع في صدر مصنّف من مصنفات أصول الدين، وأما أن توضع في صدر كتاب فتح فلا؛[2] ويؤكد **ابن الأثير** أن **الصابي** رغم تفوقه في فنّ الكتابة إلا أنه أخطأ في جعل التحميدات أوائل الكتب السلطانية، وذلك أنه جعل التحميدة في واد والكتاب في واد آخر.

---

[1]-أبي إسحاق إبراهيم بن هلال ابن زهرون الصابي، المختار، نفح وعلق على حواشي مؤلف: الأمير شكيب أرسلان، دار التقدمية، ط1، لبنان، 1946-1869م، ص23، 24.

[2]-ينظر: ابن الأثير، المثل السائر، ق3، ص108، 109.

علق **ابن أبي الحديد** على كلا الرأيين، إذ استهل تعليقه على **الصابي** فيما يخص جعل التحميدات مناسبة لمعاني الكتب والغرض الذي كتب من أجله، حيث يقول: «إنّ **أبا إسحاق الصابي** رحمه الله لم يُخل هذه التحميدة من الإشارة إلى معنى الكتاب الذي هو مغزاه ومقصده، وذلك أنّ هذا الكتاب كُتب في انتصار عضدي الدولة، أبي شجاع وعزّ الدولة أبي منصور على الأتراك ...».[1] ومن ثمّ يعود **ابن أبي الحديد** إلى شرح بعض الألفاظ التي استخدمها في رسالته، وذلك عندما قال "الأبدي بلا انتهاء" وقوله "الدائم لا إلى أجل معدود" وقوله "لا تخلقه العصور، ولا تغيره الدهور"، وقوله "لا تزاحمه مناكب الفرناء، ولا تجاذبه أقدام النظراء". فكل هذه الألفاظ تدل على أن الملك ليس إلا لله تعالى، وأنّ ملك البشر لا حقيقة له، لسرعة زواله وانقضائه، وأنّ كل أحد من ملوم الأرض وإن عظم شأنه وقهر الملوك سلطانه يزول سريعا، وينقضي وشيكا، فكل ما أشار إليه **الصابي** ملائم للواقع الذي كتب هذا الكتاب فيها غير خارج عن مقصدها ومغزاها.[2] وعلى هذا الأساس فإنّ **ابن أبي الحديد** أراد أن يبين أنّ **الصابي** كان موفقا في جعل التحميدات في أوائل الكتب السلطانية، وأن كل ما أشار إليه في رسالته من ألفاظ وكلمات كانت موافقة للحادثة التي كتب عنها هذا الكتاب.

ومن ناحية أخرى يقف **ابن أبي الحديد** معترضا على **ابن الأثير** فيما ذكره عن المصنفات التي تصلح أن توضع لها التحميدات، فينكر وجود علاقة تجمع بينهما حيث يقول: «والعجب قوله ينبغي أن تكون هذه التحميدة في صدر كتاب من أصول الدين كالشامل للجويني والاقتصار للغزالي، وأين الاقتصار من الشامل حتى يجمع بينهما في

[1]– ابن أبي الحديد، الفلك الدائر، ص298.

[2]– ينظر: المصدر نفسه، ص 298، 299.

التمثيل، والاقتصار مقدمة نحو خمسة كراريس، والشامل كتاب كبير في أكثر من خمسة مجلدات؟».[1]

يتعجب **ابن أبي الحديد** من ذكر **ابن الأثير** لتلك المصنفات، إذ يرى أنه كان من الواجب عندما «ذكر الشامل أن يذكر ما يناسبه كالهداية لابن الباقلاني، وإذ ذكر الاقتصار ضمّ إليه ما يجري مجراه كالإرشاد للجويني، وهذا يدل على أنه قد سمع بهذين الكتابين سماعا ولم يرهما عيانا».[2] وهذا ما يدل على اطلاع **ابن أبي الحديد** على هذين الكتابين؛ ويمكن القول أنّ هذا النقد الموجه **لابن الأثير** نقد منهجي وفي محلّه إذ دافع عن جمع الكتب مع مثيلاتها لا مع ما يختلف عنها في الحجم والفن ومكانة المؤلف ومع ذلك لا يمكن التسليم بحكمه إلا بعد الاطلاع على الكتب التي سماها، والتأكد من مدى صحة دعواه.

ينفرد **ابن الأثير** عن غيره من النقاد بخاصية الانتقاد لأراء العلماء والكتاب، وهذا ما نجده في انتقاده للقاضي الفاضل على كتاب ألفه«عن الملك صلاح الدين يوسف بن أيوب –رحمه الله – إلى ديوان الخلافة ببغداد في سنة إحدى وسبعين وخمسمائة، وضمنه ما أبلاه في خدمة الدولة، من فتح الديار المصرية، ومحو الدولة العلوية، وإقامة الدعوة العباسية وشرح فيه ما قاساه في الفتح من الأهوال».[3]

وبعد تصفح **ابن الأثير** وتأمله لهذا الكتاب وجده «كتابا حسنا قد وفى فيه الخطابة حقها إلا أنه أخل بشيء واحد».[4] وهو أن « مصر لم تفتح إلا بعد أن قصدت من الشام ثلاث مرات، وكان الفتح في المرة الثالثة، وهذا له نظير في فتح النبي صلي الله عليه وسلم مكة، فإنه قصدها عام الحديبية، ثم سار إليها في عمرة القضاء، ثم سار إليها عام الفتح،

---

[1]–ابن أبي الحديد، الفلك الدائر ص299.

[2]–المصدر نفسه ، ص300.

[3]–ابن الأثير، المثل السائر، ق1، ص56.

[4]–المصدر نفسه، ص56.

ففتحها».[1]، ومن هذا قام **ابن الأثير** بإنشاء كتاب يعارض فيه كتاب **عبد الرحمان بن علي البيساني**– رحمه الله – و ذلك بعد أن اقترح عليه ذلك بعض الإخوان ولقد جاء ملخص كتابه ما يلي: «ومن جملتها ما فعله الخادم في الدولة المصرية، وقد قام بها منبر وسرير، وقالت منا أمير ومنكم أمير،فرد الدعوة العباسية إلى معادها، وأذكر المنابر ما نسيته بها من زهو أعوادها، وكانت أخرجت منها إخراج النبي صلى الله عليه وسلم من قريته، وقذف الشيطان على حقها بباطله، وعلى صدقها بغوايته، ثم طوتها الليالي طيّ السجل للكتاب، وكثر عليها مرور الدهر، حتى نسي لها عدد السنين والحساب. ولم يعدها إلى وطنها، حتى تغيرت لها الأرواح عن أوطانها، وسهرت لها أجفان السيوف سهر العيون عن أجفانها...».[2]وهذا ملخص ما أورده **ابن الأثير** عن نفسه، فكثيرا ما نجده يتعجب بنفسه وخاصة بنثره وأسلوبه، وهذا واضح في قوله «فانظر كيف ماثلت بين الفتح المصري وفتح مكة، وذكرت أيضا حديث الحباب بن المنذر الأنصاري حيث قال بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم: منا أمير ومنكم أمير، وذلك لما حضر أبو بكر وعمر وأبو عبيدة بن الجراح – رضي الله عنهم – في سقيفة بني ساعدة، و القصة مشهورة، فقال الحباب بن المنذر: منا أمير ومنكم أمير: فقال أبو بكر رضي الله عنه: بل نحن الأمراء، وأنتم الوزراء».[3]

بعد انتقاد **ابن الأثير** لكلام **القاضي الفاضل**، يقوم **ابن أبي الحديد** بالرد على كليهما، فقال مدافعا وواصفا **للقاضي الفاضل** بأنه «القاضي الجليل الفاضل النبيل أبا علي عبد الرحيم كان موفقا حيث لم يذكر ما ذكره هذا الرجل وأعجب به، وذلك أن الحباب بن المنذر والأنصار راموا أن يكون منهم أمير ومن المهاجرين أمير، وملوك الدولة الطالبية بمصر لم يقتصروا على أن يكون منهم خليفة ومن الأئمة العباسية خليفة، بل كانوا يدّعون أن الخلافة ليست إلا لهم خاصة، دون غيرهم، وما زالت الحرب بين الفريقين قائمة، والمنهج سائمة على

[1]–ابن الأثير، المثل السائر، ق1، ص56، 57.

[2]–المصدر نفسه، ص57.

[3]–المصدر نفسه، ص57، 58.

ذلك، ولو لم يكن إلا ما جرى في الأيام القائمة لكفى .فكيف كان القاضي الفاضل على جلالته ممن يذهب عليه هذا ويشبه واقعتهم بواقعة الأنصار، ويورد كلام الحباب ابن المنذر،ويشوه رسالته الحسناء به؟ وإنما ترصع الرسالة بالوقائع والأيام المشهورة إذا كانت مطابقة للحال الحاضرة، لا إذا كانت مخالفة لها».[1]

ومن خلال هذا الكلام نلاحظ أن **ابن أبي الحديد** يدافع على كلام **القاضي الفاضل،** ويبرر له على صحة ما يراه صائبا.

أما فيما يتعلق بكلام **ابن الأثير** الذي ذكره في ملخص كتابه، **فابن أبي الحديد** يري أن «الكلام المنثور الذي أنشاه في هذا فليس من جيد قوله، فمن ذلك قوله: " وأذكر المنابر ما نسيته بها من زهو أعوادها"فإن الباء في "بها" لا محالة متعلقة بزهو، وإلا لم يبق للكلام معنى وحينئذ التقدير" وأذكر المنابر ما نسيته من زهو أعوادها بها" وحرف الجر إذا تعلق بالمصدر صار من صلته، ومن ذلك أيضا قوله" وسهرت لها أجفان السيوف سهر العيون عن أجفانها"، فقوله سهر العيون عن أجفانها كلام بارد، لأن العيون لا تسهر عن الأجفان، وما سمعنا من نثر ولا نظم سهرت عيني عن جفني، ولا شبهة أنه أراد وسهرت لها أجفان السيوف سهر أجفان العيون، فلم يستوسق له ذلك، فأتى بلفظ إما ألا يكون صحيحا أصلا، أو يحتاج في تصحيحه إلى تعب شديد، ليس تحت اللفظ من المعنى الغريب ما يساوي ذلك التعب».[2] وعلى هذه الشواهد التي تبناها **ابن أبي الحديد** نلاحظ أن هناك منافسة أدبية وفنية بين **ابن الأثير والقاضي الفاضل،** حيث يزعم **ابن الأثير** أنه لا يريد معارضة كلام **القاضي،** إلا أنه يصرح بأن هناك من طلب منه ذلك وبعدها يأتي **ابن أبي الحديد** مدافعا عن رأي **القاضي الفاضل** وذلك بتبرير ما يراه صحيحا، ومحاولا بذلك انتقاد كلام **ابن الأثير** بالقول أن في ردوده على **القاضي** عيبا أقبح من العيب الذي عابه عليه.

---

[1]–ابن أبي الحديد، الفلك الدائر، ص53، 54.

[2]–المصدر نفسه، ص55.

2-الفرق بين الترسل والشعر

عالج **الصابي** قضية الفرق بين الترسل والشعر، ويتجلى ذلك حينما أجاب عن سؤال طرح عليه فقال: «إن طريق الإحسان في منثور الكلام يخالف طريق الإحسان في منظومه، لأن أفخر الترسل هو ما وضح معناه، وأعطاك غرضه في أول وهلة سماعه، وأفخر الشعر ما غمض، فلم يعط غرضه إلا بعد مماطلة منه».[1] وقال كذلك أن «الشعر بُني على حدود مقدرة وأوزان مقدرة، وفصل أبياتا كل واحد منها قائم بذاته وغير محتاج إلى غيره إلا ما يتفق أن يكون مضمنا بأخيه، وهو عيب فيه.فلما كان النفس لا يمكنه أن يمتد في البيت الواحد بأكثر من مقدار عروضه وضربه وكلاهما قليل، احتاج إلى أن يكون الفضل في المعنى، اعتمد أن يلطف ويدق، والترسل مبني على مخالفة هذه الطريقة ومعاكستها، إذ كان كلاما واحدا لا يتجزأ ولا ينفصل إلا فصولا طوالا».[2] والمراد من كلام **الصابي** إبراز التباين الموجود بين الترسل والشعر، وذلك أن الترسل كلام منثور، يطلب فيه أن يفهم معناه في أول لحظة، في حين أن الشعر هو كلام منظوم على وزن مخصوص، يطلب في معانيه الغموض والمماطلة.

يرد **ابن الأثير** على كلام **أبي إسحاق الصابي**، فيقول أن جوابه كان مجانبا للصواب، وإنما صواب القول عند **ابن الأثير** هو أنّ «الأحسن في الأمرين معا إنما هو الوضوح والبيان».[3] ثم يوضح **ابن الأثير** موقفه فيؤكد أنّ «كل كلام من منثور ومنظوم فينبغي أن تكون مفردات ألفاظه مفهومة، لأنها إن لم تكن مفهومة فلا تكون فصيحة، لكن إذا صارت مركبة نقلها التركيب عن تلك الحال في فهم معانيها، فمن المركب منها ما يفهمه الخاصة والعامة، ومنه ما لا يفهمه إلا الخاصة وتتفاوت درجات فهمه، ويكفي من ذلك كتاب الله

---

[1]-قيس مغشغش السعدي، أبو إسحاق الصابي درر النثر وغرر الشعر، وزارة الثقافة والشباب، ط1، العراق، 2009، ص331.

[2]-المرجع نفسه، ص332.

[3]-ابن الأثير، المثل السائر، ق4، ص08.

تعالى، فإنه أفصح الكلام، وقد خوطب به الناس كافة من خاص وعام، ومع هذا فمنه ما يتسارع الفهم إلى معانيه ومنه ما ينغمض فيعزُّ فهمه».[1] ومن خلال هذا القول نرى أن **ابن الأثير** يرفض فكرة أن يكون الوضوح سمة مقتصرة على النثر دون الشعر،بل لابد أن يكون الوضوح في الأمرين، ويشترط في الألفاظ وضوحها قبل دخولها في التركيب لأنها لم تكن مفهومة فمن الضرورة ألا تكون فصيحة، وخير دليل على هذا القرآن الكريم الذي هو كلام فصيح لا مجال للشك فيه، إلا أنه تختلف فيه درجات الفهم.

يعلق **ابن أبي الحديد** على رد **ابن الأثير** فيما يخص جواب الصابي، فاستهل نقاشه بالسخرية من **ابن الأثير**، فيقول «إن من أظرف الأشياء أنك تحكي جواب أبي إسحاق الصابي من أوله إلى آخره، ثم نعيد السؤال الأول بعينه الذي قد حكى جوابه، وذلك أن أبا إسحاق قد سأل نفسه فقال: ولم صار الأحسن في الشعر والغموض في الرسائل الوضوح؟ وأجاب عنه بما قد ذكره، ومن يحكي ذلك الجواب لا يحسن أن يقول في الاعتراض عليه، وهب أن الشعر كان كل بيت قائما بذاته، فلم كان مع ذلك غامضا؟ وهب أن الكلام المنثور كان واحدا لا يتجزأ فلم كان مع ذلك واضحا؟».[2] إن المنطق النقدي يفترض أن ينقل الناقد الكلام كما هو دون زيادة أو نقصان، غير أننا لاحظنا أن **ابن أبي الحديد** بتر العبارة الأخيرة، وفي تمامها يقول **ابن الأثير**: «ثم لو سلمت إليه هذا فماذا يقول عن الكلام المسجوع الذي كل فقرة منه بمنزلة بيت من شعر؟».[3] لذلك ليس غريبا الآن أن نجد **ابن أبي الحديد** في هذا الموضع يبدي رأيه في الترسل والشعر، ردا على السؤال الإنكاري **لابن الأثير**، في طرفيه الأول والثاني، متجاهلا الطرف الثالث الذي يسأل فيه عن الكلام المسجوع الذي هو في مرتبة بين النثر والشعر.

---

[1]–ابن الأثير، المثل السائر، ق4، ص8.

[2]–ابن أبي الحديد، الفلك الدائر، ص304.

[3]–ابن الأثير، المثل السائر، ق4، ص09.

يدافع **ابن أبي الحديد** عن فكرة الصابي التي تطلب الغموض في الشعر، فيشرحه ويوضح أنّ له عدة شروط، منها: «ألا يكون كأشكال إقليدس، والمجسطي والكلام في الجزء، بل أن يكون بحيث إذا ورد على الأذهان بلغت منه معاني غير مبتذلة، وحكما غير مطروقة،فلا يجوز أن يكون الشعر الذي يتضمن الحكم ليس بالأحسن».[1] ويزيد عن ذلك أن أحسن الشعر هو المعنوي الذي يتضمن الحكم كشعر أبي تمام، وهذا هو الغموض الذي يعنيه أبو إسحاق من ذكره في غموض الشعر.[2] يبدو كلام **ابن أبي الحديد** في هذا الموضع منطقيا جدا، وتعريفه للغموض المطلوب في الشعر مقبول جدا بل تعارض فيه مع مذهب **ابن الأثير**، حتى وإن لم يصرح بذلك.

3-*الفرق بين الشعراء وموضوعات المترسلين:*

تزداد رؤية الكاتب **أبي إسحاق الصابي** في تحديد المفاضلة بين ثنائية الشاعر والكاتب، ولكن في هذه القضية كان أكثر تفصيلا وتعمقا وهذا راجع لارتكازه على جانب الموضوع أو الغرض الذي يلجأ كل منهما، إذ يقول: «أن الشعراء إنما أغراضهم التي يرتمون نحوها، وغاياتهم التي يجرون إليها، وصف الديار والآثار، والحنين إلى الأهواء والأوطار، المترسلون إنما يترسلون في جباية خراج، أوسد ثغر، أو عمارة بلاد، أو إصلاح فساد، او تحريض على جهاد، أو احتجاج على فئة، أو مجادلة لملة، أو دعاء إلى ألفة أو نهي عن فرقة، أو تهنئة بغبطة، أو تعزية على رزية».[3] هذه هي أبرز الفروق التي يراها **الصابي** بين الشعراء والمترسلين، حيث تنحصر أغراض الشاعر في وصف الديار والحنين إلى الأوطان والتغزل بالنساء، أما أغراض الكاتب فلا تتعدى إصلاح الفساد والحرص على الجهاد والتعزية والتهنئة.

---

[1]-ابن أبي الحديد، الفلك الدائر ، 305.

[2]-ينظر: المصدر نفسه، ص306.

[3]-قيس مغشغش السعدي ، أبو إسحاق الصابي درر النثر وغرر الشعر، ص 333

عاب **ابن الأثير** قول أبي **إسحاق الصابي** وأكد أنه لا يوجد فرق بين الكاتب والشاعر في هذه الأغراض، فهو يرى أنه «كما يصف الشاعر الديار والآثار، ويحن إلى الأهواء والأوطار، فكذلك يكتب الكاتب في الاشتياق إلى الأوطان، ومنازل الأحباب والإخوان، ولهذا كانت الكتب الإخوانيات بمنزلة الغزل والنسيب من الشعر، وكذلك كما يكتب الكاتب في إصلاح فساد أو سداد ثغر أو دعاء إلى ألفة، فكذلك الشاعر».[1] وضرب **ابن الأثير** الأمثلة على موقفه، فقال أن **الصابي** غفل عن نصوص كثيرة، مثل غفلته عن قصيدته «بالنظر في ديوان أبي الطيب المتنبي، وهما في زمن واحد، فما تأمل في الإصلاح بين كافور الإِخشيدي وبين مولاه».[2] والتي مطلعها:

حَسَمَ الصلح ما اشتهته الأعادي.[3]

وكذلك لا شك أنه لم يقف على قصيدة أبي عبادة البحتري في غزو البحر.[4] والتي مطلعها:

ألم تر تغليس الربيع المبكـــــر[5]

بهذه الأمثلة وغيرها أكد **ابن الأثير** أن الفروق التي نص عليها **الصابي** وعددها ليست بشيء، إذ لا فرق بين الكتابة والشعر؛ إلا أن **ابن أبي الحديد** يقرر أنّ ما ذهب إليه **الصابي** كان في الفرق بين منزلة الكاتب ومنزلة الشاعر، والمراد هو إبراز أنّ منزلة الشاعر دون منزلة الكاتب، لذلك اعتبر كلام ابن الأثير جوابا غير صحيح لأن السؤال غير مناسب، يقول: «السؤال في هذا المقام قد يقع عن أمرين أحدهما أن يقال ما الفرق بين الشعر

---

[1]–ابن الأثير، المثل السائر، ق4، ص9.

[2]–المصدر نفسه، ص10.

[3]–المتنبي، شرح ديوان، وضعه :عبد الرحمان البرقوقي، الجزء2، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1422هـ، 2001م، مجلد1، ص92.

[4]–ابن الأثير، المثل السائر، ص10.

[5]–البحتري، الديوان، شرح وتقديم: حنا الفاخوري، دار الجيل، دط، بيروت، دت، مجلد1، ص489.

والكتابة؟ والثاني أن يقال لم كانت منزلة الشاعر دون منزلة الكاتب؟»؛[1] ويضيف بعد ذلك موضحا: «واحد هذين السؤالين غير الثاني، وكلام **أبي إسحاق** هو في السؤال الثاني، لأنه هكذا قال: إنما كانت حقيقة الشاعر دون الكاتب لكذا وكذا،وهذا جواب الصحيح».[2]

ومن ثم يقف **ابن أبي الحديد** على ما ذهب إليه **ابن الأثير** في قوله أن الكتب الإخوانية قد يكتب فيها الكاتب عن الحنين والشوق فهي في المنثور كالنسيب في المنظوم حيث لم يقبل **ابن أبي الحديد** بهذا التصريح، موضحا بأن القصائد التي وضعت للمدح يستحب أن يكون أولها نسيب وغزل، ولكن لا وجود لكتاب في فتح أو استنجاد أو تعريض أو تخذيل في صدره رسالة إخوانية تتضمن الحنين والبكاء، وذكر الأثار والديار.[3] وعلى هذا الأساس فلا وجود للتشابه بين رسائل الإخوانيات والنسيب، لأنه كما يختلف أغراض الشعر عن النثر، يختلف أغراض رسائل الاخوانيات عن النسيب؛ يكتفي **ابن أبي الحديد** بهذا الرد ولا يقدم ما يؤيده من شواهد وأدلة، فكان كلاما عاما مرسلا، لذلك لا يمكن الجزم بصدقه وصحته، ويمكن أن تكون الرسائل مفردة الأغراض التي سماها **إبن الأثير**.

4-اللفظة المفردة:

تعد هذه القضية محورا بارزا اهتم به النقاد والبلاغيون العرب،لهذا كانت مجالا للدراسة والنقاش ضمن عدة مستويات، والجدير بالذكر أن **ابن الأثير** أخذ باستقراء مجهودات من كان قبله فتعرض لها بالنقد والانتقاد، لهذا قسم هذه القضية إلى عدة أقسام، ومنها:

---

[1]- ابن أبي الحديد، الفلك الدائر، ص307.

[2]-المصدر نفسه، ص307.

[3]-المصدر نفسه، ص308.

أ-تباعد مخارج حروف اللفظة:

حدد **ابن سنان الخفاجي** عددا من الشروط التي ترتبط بأوصاف اللفظة حتى تكون لفظة حسنة، ومما يشترط عنده لحسن اللفظة «أن تكون تلك اللفظة من حروف متباعدة المخارج».[1]

يرفض **ابن الأثير** هذا الرأي، ويري أنّه«لو كان العلم بحسن اللفظة وقبحها مشروطا بتباعد مخارجها أو تقاربها، لوجب ألا يحكم على الفور بقبح لفظة أو حسنها فهذا الأمر يرجع إلى حاسة السمع، فإذا استحسنت شيئا أو استقبحته، وجدت ما تستحسنه متباعد المخارج، فاستحسانها واستقباحها إنما هو قبل اعتبار المخارج لا بعده».[2] بمعنى أنّ حاسة السمع هي الحاكمة في استحسان واستقباح الكلمة، فالفظة الحسنة عند **ابن الأثير** هي الحسنة في السمع دون تعليل؛ ويتقبل أن يكون الحسن في تباعد المخارج والقبح في تقارب المخارج، لكن يرفض هذا النظر الطويل لأنه ليس ضروريا للحكم على اللفظة بالحسن أو القبح.

كان **ابن أبي الحديد** رأي منفرد في مناقشة هذه المسألة، حيث يقول: «ليس بمنكر أن يعلم المعلول قبل العلة، والمشروط قبل الشرط»[3] أي أن هناك أشياء يحكم عليها بالاستحسان قبل معرفة سبب حسنها، والسبب هذا هو الشرط الذي لأجله كان الحكم. وقد ضرب مثالا على ذلك بقوله: «أنك إذا رأيت الجارية الحسناء، فإنك تستحسنها على الفور، ولا يتوقف استحسانك إياها على أن تستحضر في ذهنك علة الحسن».[4]

---

[1]-ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، اعتنى به وخرج شعره وعمل فهارسه: داود غطاشة الشوابكة، دار الفكر، ط1، عمان، 2006م،1467هـ، ص 58.

[2]-ابن الأثير، المثل السائر، ق1، ص 173.

[3]-ابن أبي الحديد، الفلك الدائر، ص 183.

[4]-المصدر نفسه ، ص183.

ولقد اتخذ **ابن أبي الحديد** منهجا منطقيا في تحليله لهذا الموضوع، وذكر أن **ابن الأثير** يعترف بأن الألفاظ المستقبحة هي دائما متقاربة الحروف، وأن الألفاظ المستحسنة هي دائما متباعدة مخارج الحروف، إذ يحاول **ابن أبي الحديد** أن يبني من هذا التلازم الواقع بين الاستقباح وتقارب مخارج الحروف وتلازم عكس ذلك من الاستحسان وتباعد المخارج دليل على صحة شرط **ابن سنان الخفاجي**، وتخطيء **ابن الأثير**، من خلال التأكيد على أن النظر في مخارج الحروف هو علة وأساس الحكم على اللفظ استحسانا أو استقباحا.

ب- هل طول اللفظة يقبحها؟

يتناول **ابن الأثير** في موضع آخر من "المثل السائر"، رأيا ثانيا **لإبن سنان الخفاجي**، فيما يرتبط بما يطلب في بناء الكلمة من أوصاف حتى تكون حسنة غير مستقبحة، إذ يرى **ابن سنان** وجوب أن تكون الكلمة معتدلة في الطول «ومن أوصاف الكلمة أن تكون مؤلفة من أقل الأوزان تركيبا. وهذا مما ذكره ابن سنان في كتابه ».[1] وهذا ما جاء في قول **أبي طيب المتنبي:**

إنّ الكريم بلا كرامٍ منهم مثلُ القلوب بلا سويداواتها.[2]

وقال: إن لفظة "سويدواتها " طويلة، ولهذا قبحت.[3]

يرد **ابن الأثير** ويبدي موقفه النقدي، فيقول:«وليس الأمر كما ذكره، فإنّ قُبح هذه اللفظة لم يكن بسبب طولها، وإنما هو لأنها في نفسها قبيحة، فقد كانت وهي مفردة حسنة.

---

[1]–ابن الأثير المثل السائر، ق1،ص204.

[2]–المتنبي، شرح ديوان، الجزء1، مجلد1، ص 246.

[3]–ابن الأثير، المثل السائر، ق1، ص204.

فلما جُمعت قبحت، لا بسبب الطول».[1] أي أن حكم **ابن الأثير** على قبح الكلمة لا يعود إلى طولها، وإنما راجع إلى تلك اللفظة حينما جُمعت، وهذا ما جعلها قبيحة.

ولا يكتفي **ابن الأثير** برد على رأي **ابن سنان** وتوضيح علة ذلك بل يستفيض في ذكر عدد من الأمثلة التي تؤيد موقفه فيقول: «والدليل على ذلك أنه قد ورد في القرآن الكريم ألفاظ طوال وهي مع ذلك حسنة، كقوله تعالى:﴿ ***فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ***﴾ فإنّ هذه اللفظة تسعة أحرف وكقوله تعالى: ﴿ ***لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ***﴾ ، فإن هذه اللفظة عشرة أحرف وكلتاهما حسنة لائقة ».[2]

قام **ابن أبي الحديد** معترضا على رأي **ابن الأثير** وخاصة عندما مثل لرأيه من القرآن الكريم بالكلمتين " فسيكفيكم" و" ليستخلفنهم"، وربط هاتين الكلمتين بما أشار إليه **ابن الأثير** في باب المعاظلة، حينما جعل تكرير حروف الكلمة في العبارة يقبحها، لذا يقول **ابن أبي الحديد**«ألست قلت في باب المعاظلة إنهما مما وقع الإجماع على قبحه، وقلت إنها لتكرير الحروف، ومثلت لها بقول القائل: **وجَنَى جنات وجنات الحبيب** وقولهم: **وليس قُرب قبر حرب قبر**».[3]

ثم يورد **ابن أبي الحديد** من القرآن ما يشابه أمثلة المعاظلة التي تبناها **ابن الأثير** وذلك في قوله تعالى ﴿ ***بِسَلَامٍ مِنَّا وَبَرَكَاتٍ عَلَيْكَ وَعَلَى أُمَمٍ مِمَّنْ مَعَكَ وَأُمَمٌ سَنُمَتِّعُهُمْ ثُمَّ يَمَسُّهُمْ مِنَّا عَذَابٌ أَلِيمٌ***﴾.[4] ويشرح **ابن أبي الحديد** قائلا: «فهذه ميمات كثيرة يتلو بعضها بعضا، فإما أن يكون استعمالها في القرآن غير مستحسن، أو يكون مستحسنا فإن لم يكن مستحسنا مع أنها قد استعملت، فاختر **لابن سنان** أن تكون الكلمة الطويلة كقوله "ليستخلفنهم" غير مستحسنة، وقد استعملت، وإن كانت المغالطة قبيحة إلا في القرآن الكريم، فاختر **لابن سنان**

---

[1]– ابن الأثير، المثل السائر، ق1، ص204.

[2]–المصدر نفسه، ص204.

[3]–ابن أبي الحديد ، الفلك الدائر، ص177.

[4]–سورة هود، الآية 48.

أن يكون كثرة حروف الكلمة قبيحة إلا في القرآن الكريم».[1] يحاول **ابن أبي الحديد** في هذا النص إلزام **ابن الأثير** بصوابية رأي **ابن سنان** بأحد اعتبارين، أولهما الإقرار بعدم استحسان الكلمات الطويلة، حتى وإن استعملت ولو في القرآن الكريم، وثانيهما وهو ما يهدف إليه **ابن أبي الحديد** أكثر، والتراجع عن اعتبار الكلمات الطويلة غير مستحسنة، تنزيها للقرآن، أو على الأقل الإقرار ببطلان استدلاله بلفظتي" فسيكفيكهم" و" ليستخلفنهم" حتى لا يعاب عليه اعتبار المعاظلة قبحا، مع أن ما يشبهها وارد في القرآن الكريم.

[1]–ابن أبي الحديد، الفلك الدائر، ص177–178.

الفصل الثاني

مما لا شك فيه أن البلاغة العربية شغلت بال عديد من النقاد والعلماء المهتمين بالتراث العربي ومن بينهم **ابن الأثير**، الذي كان حريصا على ذكر قضايا بلاغية في كتابه "**المثل السائر**" فأبدى فيها رأيه وتبنى بعض آراء من سبقه من العلماء، إلا أنه لم يسلم من الانتقادات والاعتراضات من **ابن أبي الحديد**، وقد بلغ عدد الاعتراضات البلاغية التي ذكرها **ابن أبي الحديد** في كتابه "الفلك الدائر" إلى ثلاث وثلاثين قضية، وهي كالتالي:

- مفسرو الأشعار.
- الترادف.
- الاشتراك
- علاقة المشترك بالتجنيس
- حد المثل
- تأويل اللفظ في المعنى وضدّه
- الفرق بين الترجيح البياني والترجيح الفقهي
- وسيلة الترجيح بين الحقيقة والمجاز
- حد الحقيقة
- الفرق بين الحقيقة والمجاز اعتمادا على تبادر الأفهام.
- الفرق بينهما جواز الحقيقة على العموم في نظائرها.
- هل لكل مجاز حقيقة؟
- الفرق بين الفصاحة والبلاغة.
- رأي ابن أبي الحديد في حد الفصاحة.
- هل الفصاحة مختصة بالألفاظ دون المعاني؟
- علاقة الفصاحة بالكلام المركب.

- ما معنى الفصيح؟
- التدليل والتعليل في علم البيان.
- تكرير المعنى في السجعة الثانية.
- أنواع التصريع.
- من أنواع التجنيس.
- الموازنة.
- العدول عن الحقيقة إلى المجاز.
- بين التشبيه والتوكيد.
- متى يؤلى بالتوكيد؟
- الاتساع.
- تقسيم الغزالي للمجاز.
- في شروط بلاغة التشبيه.
- التكرير.
- الغرض من التكرير.
- حد الكناية.
- حد الألغاز والأحاجي.
- المطابقة.

ومن بين هذه القضايا، سندرس قضايا مختارة، ونتعرف بالتفصيل على أسس الاعتراض و مبرراته، ومدى صلابة الطرح فيها.

1. حد الحقيقة:

تعد قضية (حد الحقيقة) من قضايا علم البيان، والتي تتمثل في العلاقة المتبادلة بين اللفظ والمعنى، حيث أشار كثير من علماء البلاغة إلى هذه المسألة، على اختلاف وجهات نظرهم فيها لاسيما في البحث عن مسألة الحقيقة والمجاز؛ إذ يعرف **ابن الأثير** الحقيقة بأنها «اللفظ الدال على موضوعه الأصلي، وأما المجاز فهو ما أريد به غير المعنى الموضوع له في أصل اللغة، وهو مأخوذ من جاز من هذا الموضع إلى هذا الموضع، إذا تخطاه إليه»،[1] بمعنى أنّ الحقيقة هي استعمال الكلمة وفق المعنى الأصلي لها، أما المجاز فهو استعمال كلمة في غير المعنى الأصلي لها.

لقد أضاف **ابن الأثير** كلاما متعلقا بالمجاز، فقال: «المجاز إذن اسم للمكان الذي يجاز فيه، كالمعاج والمزار وأشباههما، وحقيقته هو الانتقال من مكان إلى مكان فجعل ذلك لنقل الألفاظ من محل إلى محل ».[2] من خلال هذا الكلام نفهم بأن المجاز في معناه اللغوي هو اسم يستعمل للمكان، وقع الاصطلاح به على نقل الألفاظ من محل لآخر.

لم يكن **ابن أبي الحديد** راضيا بهذا الرأي ورده بإضافة أبعاد أخرى تحكم الحقيقة والمجاز، لهذا قدّم مثالا يفسر ويوضح فيه كيف تكون الحقيقة والمجاز في الوضع الأصلي أو الوضع العرفي أو الشّرعي، يقول: «أما حدُّ الحقيقة الذي ذكره فمنقوضٌ بلفظ الدّابَّةِ إذا استُعمِلَت في الدُّودَة والقَملة، فإنها قد دلَّت على موضوعها الأَصلِي، لأنّها موضوعةٌ لما يَدِبُّ مع أنّها بالنسبة إلى الوَضع العُرفِيُّ مجَازٌ، فإذن قد دخَلَ المجَازُ العُرفِيُّ فيما جعله حدًّا لِمُطلَقِ الحقيقة، وبلفظة الصَّلَاةِ إذا استُعمِلت في الدُّعاء، فإنها قد دلَّت على موضوعها الأصلي، فيكون قد دخل المجازُ الشَّرعِيُّ فيما جعله حدًّا لمطلَقِ الحقيقة، وهو غير

---

[1]- ابن الأثير، المثل السائر، ق1، ص 84.

[2]- المصدر نفسه، ص84-85.

جائِز».[1] يرى **ابن أبي الحديد** أنه ليس كلّ لفظ إذا وضع في موضع ما يدل على موضوعه الأصلي؛ ففرق بين أنواع من المجاز تعد وفق تعريف **ابن الأثير** من الحقيقة وهي المجاز العرفي والمجاز الشرعي، واللذان يكونان عند استعمال ألفاظ معينة، للتعبير عن اصطلاحات جديدة أقرها العرف أو الشرع.

أما بالنسبة لتعريف **ابن الأثير** لحد الحقيقة فيرى **ابن أبي الحديد** أنه من المفترض أن يقال عنها بأنها « ما أُفِيدَ بها ما وُضِعَت له في أصل الاصطلاح الذي وَقَع التخاطب به، فيَدخُلُ في ذلك الحقيقة اللغوية والعُرفية والشّرعية ».[2] أي أن حد الحقيقة يشترط وجود علاقة معتبرة بين المعنى اللغوي والعرفي والشرعي في حدود الوضع الأصلي للألفاظ.

وفيما يخص ما ذكره **ابن الأثير** في حد المجاز، فيراه **ابن أبي الحديد** باطلا، ولا يتماشى مع الوضع العرفي والشرعي، وهذا ما صرح به في قوله « فأما ما ذكره في حدّ المجاز فهو باطلٌ في الحقيقتين العرفية والشرعية، فإنهما يدلان على غير ما وُضِعا له في الأصل، وهما حقيقتان ».[3]

وقد أشار **ابن أبي الحديد** إلى أن قول **ابن الأثير** في تعريفه لحدّ المجاز ليس بجيد، وذلك في قوله أنّ "المجاز ما أريد به غير المعنى الموضوع له في أصل اللغة"، فمثلا لو أنه عبّر بالسماء عن الأرض لكان قد أراد باللفظ غير المعنى الموضوع له في أصل اللغة، وليس مجازا، ومن الأفضل لو أنه بدل لفظ "ما أريد به" بلفظ "ما أفيد به"، أو "ما يدلُّ"، وهكذا سيكون التعريف الصحيح لحدِّ المجاز هو ما أفيد به معنى مصطلحا عليه غير ما اصطلح عليه في أصل تلك المواضعة التي وقع التخاطب بها، لعلاقة بينه وبين المعنى

---

[1]-ابن أبي الحديد، الفلك الدائر، ص 80.

[2]- المصدر نفسه ، ص 80.

[3]- المصدر نفسه ، ص 80.

الأول. ولهذا نقول أنه لولا تلك العلاقة لما كان ذلك المجاز من أوله، بل ربما كان وضعًا جديدًا.[1] نرى أن **ابن أبي الحديد** يركز على التفريق بين المستويين من المواضعة في اللغة هما الاصطلاح في أصل المواضعة، والاصطلاح المغاير،الذي يكون عرفيا أو شرعيا، ولهذا نلمس تكرار التقسيمات السابقة التي جعلها للمجاز، ويقع اللبس بهذا بين ما هي حقيقة عرفية أو شرعية أو مجاز عرفي أو شرعي، وذلك باختلاف جهة النظر إلى اللفظ ومقارنته إما بأصل المواضعة أو بالمواضعة الجديدة العرفية أو الشرعية ومن كل هذا نفهم أن اعتراض **ابن أبي الحديد** على **ابن الأثير** فيه نوع من التهافت.

لقد تعجب **ابن أبي الحديد** من قول **ابن الأثير** بأن «المجاز اسم للمكان الذي يجاز فيه". وقوله " المجاز هو الانتقال من مكان إلى مكان». [2] لأنه يرى شيئا من التناقض بين التعريفين؛ فهو يرى أن **ابن الأثير** لم يفرق في جعل الفعل اسما للمكان واسما للمصدر وهذا ما قاله: «تارة يجعل الفعل هاهنا اسمًا للمكان كالمُقام لموضع الإقامة، وتارة يجعله اسما للمصدر كالمُقام من قال يقول قولًا ومقالًا، وهذه مناقضة ظاهرة ».[3] لم يكتفِ **ابن أبي الحديد** بهذا وإنما أضاف نقدًا آخر يتعلق بنقل الألفاظ من مكان لآخر، وذلك في قول **ابن الأثير** «وجعل ذلك لنقل الألفاظ من محل إلى محل».[4] **فابن أبي الحديد** يرى من هذا القول أن **ابن الأثير** «أراد من مسمّى يعدل عن اللفظ الجيد إلى اللفظ الرديء، فإنه يتوهم أن المعنى شيء يحل فيه اللفظ».[5] والملاحظ في هذا القول هو إرادة الاعتراض وفقط في هذا لأنه لا يوجد ما ينتقد فيه فليس كلام **ابن أبي الحديد** سوى مغالطة لا تفيد معنى صحيحا،

---

[1]- ينظر: ابن أبي الحديد، الفلك الدائر، ص 80-81.

[2]-ابن الأثير، المثل السائر، ص 84-85.

[3]-ابن أبي الحديد، الفلك الدائر: ص 81.

[4]-أبن الأثير، المثل السائر، ص85.

[5]-ابن أبي الحديد، الفلك الدائر، ص81.

فابن الأثير عبر عن نقل اللفظ من محل إلى وقصده الظاهر "بالمحل" هو محل الاستعمال أي نقل اللفظ من معنى إلى معنى، واعتراض **ابن أبي الحديد** مجرد مضايقة، حاول التنصل منها بقوله: «ولسنا نضايقه في ذلك وأمثاله».[1] والظاهر أنه لا مسوغ له في هذا الاعتراض أصلا.

2.في شروط بلاغة التشبيه:

تصنف بلاغة التشبيه ضمن الصور البيانية، والتي تبين أن هناك شيئا أو أشياء شاركت غيرها في صفة أو أكثر، ومن المعروف أن للتشبيه أركانا هي: المشبه والمشبه به والأداة ووجه الشبه؛ يناقش **ابن الأثير** مسألة بلاغة التشبيه ويعلق على قول يستحضره هو: «وقيل: إنّ من شرط بلاغة التشبيه أن يشبه بما هو أكبر منه وأعظم».[2] أي أنّ من بين شروط التشبيه أن يشبه الشيء بشيء آخر يكون وجه الشبه فيه أظهر وأعظم.

ينبه **ابن الأثير** إلى بعض أغلاط الكتاب في التشبيه، حيث قال: «هاهنا غلط بعضُ الكتاب من أهل مصر في ذكر حصن من حصون الجبال مُشَبهًا له. فقال :هامة عليها من الغمامة عِمامة. أُنملة. خضبها الأصيل، فكان الهلال منها قلامة».[3] يرى **ابن الأثير** أن هذا الكاتب أصاب في أشياء وأخطأ في أشياء أخرى، «فإنه أخطأ في قوله "أنملة" وأيّ مقدار للأنملة بالنسبة إلى تشبيه حصن على رأس جَبَل؟ وأصاب في المناسبة بين ذكر الأنملة والقُلامة، وتشبيهها بالهلال».[4] ويجادل **ابن الأثير** بافتراض الاحتجاج عليه يشاهد من القرآن هو قوله تعالى في سورة النور ﴿ *اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ* **فِيهَا مِصْبَاحٌ**﴾[5] «ومثل نوره بطاقة فيها ذُبالة، يجيب **ابن الأثير** ويقول: وأما تمثيل نور الله

---

[1]-ابن أبي الحديد، الفلك الدائر،ص81

[2]-ابن الأثير، المثل السائر، ق2، ص 124.

[3]- المصدر نفسه، ص125.

[4]- المصدر نفسه، ، ص125.

[5]-سورة النور، الآية 35.

تعالى بمشكاة فيها مصباح فإن هذا مثال ضربه للنبي صلى الله عليه وسلم ، ويدل عليه أنه قال ﴿ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُبارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لا شَرْقِيَةٍ وَلا غَرْبِيَّةٍ ﴾، وإذا نظرت إلى هذا الموضع وجدته تشبيها لطيفا عجيبا وذلك أن قلب النبي صلى الله عليه وسلم، وما ألقي فيه من النور، وما هو عليه من الصفة الشفافة كالزجاجة التي كأنها كوكب بصفائها و إضاءتها. وأمّا الشجرة المباركة التي لا شرقية ولا غربية فإنها عبارة عن ذات النبي صلى الله عليه وسلم، لأنه من أرض الحجاز التي لا تميل إلى الشرق، ولا إلى الغرب. وأما زيت هذه الزجاجة فإنه مضيءٌ من غير أن تمسه نار، والمراد بذلك أن فطرته فطرة صافية من الأكدار، منيرة من قبل مصافحة الأنوار. فهذا هو المراد بالتشبيه الذي ورد في هذه الآية».[1]

أما فيما يتعلق باستشهاده بآية أخرى من سورة يس في قوله تعالى: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّى عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾[2] فيقول أن الهلال مُثل بأصل عِذقِ النخلة، قد شبه الله الهلال بالعرجون القديم، وذلك في هيئته واستدارته، لا في مقداره، لأن مقدار الهلال عظيم، ولا نسبة بالعرجون إليه، لكنه شبهه به في الهيئة فقط لا في المقدار.[3] وهذا هو تفسير هذه الآية.

ولعل رد ابن أبي الحديد حول بلاغة التشبيه كان من خلال التوسع في التنظير لهذه المسألة ولو دون الاعتراض المباشر على ما جاء في "المثل السائر"، إذ نجده يقول:«إن التشبيه يَحسُن ويقبح باعتبار الجهة التي وقع التشبيه فيها، فإذا شُبه العظيم مقدارا (بأقل منه) في المقدارية قبح، وكانت القضية كاذبة، فإن شبه به لا في المقدار بل في أمر آخر يتناسبان فيه كان حسنا »؛[4] أي أن التشبيه يمكن أن يكون حسنا ويمكن أن يحمل شيئا من القبح وهذا حسب ما يقع عليه التشبيه، فإذا شبهنا شيئا عظيما بشيء أقل منه عظمة

---

[1]-ابن الأثير، المثل السائر، ق2، ص125-126.

[2]-سورة يس، الآية 39.

[3]-ينظر: ابن الأثير، المثل السائر، ص126.

[4]-ينظر ابن أبي الحديد، الفلك الدائر، ص216.

كان هذا التشبيه قبيحا وهذا في المقدارية، وأما إذا شبهناه بأمر آخر ويكونان متناسبان فهنا التشبيه يعتبر حسنا لأننا لم نعتمد على عنصر المقدارية. ولكي يكون **ابن أبي الحديد** واضحا في كلامه أعطى مثالا من القرآن الكريم لقوله تعالى في صفة الصحابة رضي الله عنهم: ﴿ **كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ**﴾[1] ، فهذه الآية تدل على أن الإنسان العاقل لا يقول أنّ هذا التشبيه قبيح، لأن أجسام الصحابة وجثثهم أكبر وأعظم مقدارا من الزرع، لأنه ما أراد التشبيه في المقدارية، بل في أمر آخر.[2] وهكذا قوله" حتى عاد كالعرجون القديم" فيفسر هذا بأنه لا يريد مقداره شكله.[3] **وهذا مماثل لكلام ابن الأثير**، الذي سبق بيانه أي أن **ابن أبي الحديد** لم يأت بجديد ولا برد حقيقي.

حاول **ابن أبي الحديد** إلصاق تهمة الحسد **بابن الأثير** فقال عنه: «والذي حمل هذا الرجل على أن عاده بما عاب به نفسه، حسده له». [4] ثم عمد إلى تبرير هذه التهمة بشرح تشبيه الكاتب، فقال أن ما ذكره عن الحصن العظيم الذي كان على ذروة الجبل لا يعني أنه شبهه بالأنملة في مقدارها، وإنما ما بينه وبين الأنملة هناك مشابهة لطيفة، لأن الأنملة ما هو إلا جسم صغير ناتئ من جسم كبير وهو البدن، وكذلك الحصن على الجبل، وهذا هو المعنى الذي أراده هذا الرجل.[5]

لم يكتف **ابن أبي الحديد** بهذا كله، وإنما انتقل إلى إعطاء رأيه والتعليق على تفسير **ابن الأثير** لآية النور المذكورة سابقا، والتي يرى بأن تفسيرها ظريف جدا وهذا راجع لأسباب عديدة يفصلها، منها قوله في النقاط التالية:

---

[1]-سورة الفتح، الآية 29.

[2]-ينظر: ابن أبي الحديد، الفلك الدائر، ص215.

[3]-ينظر: المصدر نفسه، ص216.

[4]- المصدر نفسه، ص216.

[5]-ينظر: المصدر نفسه، ص216.

أولا: لو أنه قال سبحانه (مثل نوري كالنور الذي في قلب محمد) لكان ركيكا.

ثانيا: أنه قال:(مثل نوره كمشكاة فيها مصباح، المصباح في زجاجة) فإن كان قلب النبي صلى الله عليه وسلم الذي هو الزجاجة، وليس هناك شك أن يكون المصباح الذي داخل الزجاجة هو النور، وتبقى المشكاة هي المشكل لأنها لم يشبهها بشيء آخر، فقط يُزعم أنها تعتبر ذات النبي عليه الصلاة والسلام، ولكن قد قال سابقا أن ذات النبي عليه الصلاة والسلام هي الشجرة المباركة، فهنا يبقى السؤال مطروحا، ما هي المشكاة؟

ثالثا: فإن الله تعالى وصف الشجرة بأنها زيتونة لا شرقية ولا غربية، فهنا المفسر قد شرح لنا معنى لا شرقية ولا غربية ولم يفسر زيتونة، فقد كان من اللازم أن يتحكم بألفاظ ومعنى هذه الآية ويفسر ما ينبغي تفسيره، حتى لا يقع في الأخطاء.[1] ومن هذه الملاحظات يتبين لنا أن **ابن أبي الحديد** قد سجل حقا على **ابن الأثير** وقوعه في إشكاليات لم يقدم لها أجوبة.

3. أنواع التصريع:

من المعروف أن الفنون البديعية تأتي في الشعر والنثر عامة، غير أن التصريع يخص الجانب الشعري، فقد عرفه **ابن الأثير** «أن تكون كل لفظة من ألفاظ الفصل الأول مساوية لكل لفظة من ألفاظ الفصل الثاني في الوزن والقافية».[2] وقد قسمه إلى سبعة مراتب:

---

[1]-ينظر: ابن أبي الحديد، الفلك الدائر، ص216- 217.

[2]-ابن الأثير، المثل السائر، ق1، ص277.

المرتبة الأولى: «أن يكون كلّ مصراع من البيت مستقلا بنفسه في فهم معناه، غير محتاج إلى صاحبه الذي يليه ويسمى التصريع الكامل».[1] أي أن يكون معنى صدر البيت مفيدا وواضحا ولا حاجة إلى عجز البيت لتمام معناه. ومثله بقول اِمرئ القيس:

أفاطم مهلا بعض هذا التدلل وإن كنتِ قد أزمَعتِ هجراً فأجملي.[2]

في هذا البيت نلاحظ أنّ المعنى في صدر البيت تام، دون ارتباطه بعجز البيت.

المرتبة الثانية: «أن يكون كل مصراع من البيت مستقلا بنفسه، غير محتاج إلى الذي يليه، فإذا جاء الذي يليه كان مرتبطا به».[3] معنى أن يكون مصراع البيت الأول مرتبطا بالمصراع الآخر، رغم تمام المعنى. ومثله بقول اِمرئ القيس.

قِفا نبكِ من ذكرى حبيب ومنزلِ بسِقطَ اللّوى بين الدَّخول فحَومَلِ[4]

فكما نلاحظ في هذا البيت أن صدر البيت غير محتاج لعجز البيت في فهم معناه، على الرغم من مجيء الشطر الثاني مرتبطا به.

---

[1]-ابن الأثير، المثل السائر، ق1، ص259.

[2]-امرئ القيس، الديوان، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003م، 1420ه، دت، ص113.

[3]-ابن الأثير، المثل السائر، ق1، ص259.

[4]-اِمرئ القيس، الديوان، ص25.

المرتبة الثالثة: «أن يكون الشاعر مُخيرا في وضع كل مصراع موضع صاحبه ويسمى التصريع الموجه».[1] أي أن يكون للشاعر القدرة في اِختيار اللفظة المصرعة من شطر البيت الأول باللفظة من شطر البيت الثاني، بحيث يجوز وضع كل منهما مكان آخر، كقول اِبن حجاج البغدادي:

من شروط الصَّبوح في المهرجان خِفّة الشُربِ مع خُلُوّ المكان.[2]

ففي هذا البيت يمكن التبديل واعتبار الشطر الأول ثانيا، وجعل الشطر الثاني أولا، دون أن يحدث خلل في المعنى.

المرتبة الرابعة: «أن يكون المصراع الأول غير مستقل بنفسه، ولا يفهم معناه إلى بالثاني، ويسمى التصريع الناقص».[3] أي يكون صدر البيت متعلقا بعجزها لإتمام المعنى، ومن ذلك قول المتنبي:

مغاني الشعب طيبا في المغاني بمنزلة الربيع من الزمان.[4]

ففي هذا البيت المصراع الأول غير مستقل بنفسه في فهم معناه، فهو بحاجة إلى المصراع الثاني لإيصال المعنى المفيد.

المرتبة الخامسة: «أن يكون التصريع في البيت بلفظة واحدة وسطا وقافية، ويسمى التصريع المكرر».[5] أي إعادة تكرار لفظة واحدة في كل مصراع، وهو ينقسم إلى قسمين:

---

[1]- اِمرئ القيس، الديوان، ص25.

[2]- ابن الاثير، المثل السائر، ق1، ص260.

[3]- المصدر نفسه، ص260.

[4]- المتنبي، الديوان، جزء4، مجلد2، ص480.

[5]- اِبن الأثير، المثل السائر، ص261.

الأول: «أن يكون بلفظة حقيقية لا مجاز فيها وهو أنزل الدرجتين».[1] **كقول عبيد بن الأبرص**

فكلّ ذي غَيبــةٍ يؤوب وغائب الموت لا يؤوب.[2]

نلاحظ في هذا البيت تكرار لفظة يؤوب في كلا الشطرين، وهي تحمل المعني نفسه.

الثانـي: «أن يكون التصريع بلفظة مجازية يختلف المعنى فيها».[3] **كقول أبي تمام**:

فتى كان شربا للعفاة ومرتعى فأصبح للهندية البيض مرتعا.[4]

ففي هذا البيت نلاحظ تكرار لفظة مرتع في كلا شطري البيت، إلا أن المعنى مختلف، فاللفظة مُرتعى في الشطر الأول تفيد موضع **الرعي**، أما اللفظة مُرتعا في الشطر الثاني يفيد المسرح.

المرتبة السادسة: «أن يذكر المصراع الأول، ويكون معلقا على صفة يأتي ذكرها في أول المصراع الثاني، ويسمى التصريع المعلق».[5] أي يكون معنى شطر الأول مرتبطا ومعلقا بصفة معينة تردّ في أول لفظة من الشطر الثاني، ومن ذلك قول **اِمرئ القيس**:

ألا أيّها الليل الطويلُ ألا أنجلِ بصبحٍ وما الإصباح منك بأمثل.[6]

ففي هذه الحالة نلاحظ أن لفظة **بصبح** جاءت مرتبطة ومتعلقة **بصدر** البيت، فبدونها يكون المعنى معيبًا وناقصًا.

---

[1]-اِبن الأثير، المثل السائر، ص261.

[2]-عبيد بن الأبرص، الديوان، دار الكتاب العربي، ط1، بيروت، 1414ه،1994م، ص22.

[3]-ابن الأثير، المثل السائر، ص261.

[4]-أبي تمام، الديوان، تقديم وشرح: محي الدين صبحي، دار صادر، بيروت،1997، ص 311.

[5]-ابن الأثير، المثل السائر، ق1، ص26.

[6]-اِمرئ القيس، الديوان، ص43.

المرتبة السابعة: «أن يكون التصريع في البيت مخالفا لقافيته، ويسمى "التصريع المشطور" وهو أنزل درجات التصريع وأقبحُها».[1] **ومثله بقول أبي نواس:**

أقِلني قَد نَدِمتُ على ذنوبي وبالإقرار عُدتُ من الجُحودِ.[2]

ففي هذه المرتبة من التصريع نلاحظ وجود اختلاف في القافية في كلا الشطرين فالشطر الأول صرع بحرف الباء، أما الشطر الثاني فصرع بحرف الدال، وهذا النوع لا يكاد يُستعمل إلا نادرًا.

علق **ابن أبي الحديد** على ما ذهب إليه **ابن الأثير**، فقال أنّ النوع السادس عند التحقيق هو نفسه النوع الثاني الذي أدركه **ابن الأثير**، بأن يكون مصراع النوع السادس مستقلا بنفسه، غير محتاج إلى الذي يليه أصلا، وقد مثل لذلك بقول: قفا نبكِ من ذكرى حبيب ومنزل، إذ اِعتبره وحده أنه من النوع الجيد. وفي هذا الإطار يوضح أنه لو كان النوع السادس معيبا كما اعتقده **ابن الأثير**، فإنّ النوع الثاني سيكون حتما معيبا، والدليل على ذلك أنّ مصراع النوع السادس مستقل بنفسه غير محتاج إلى الذي يليه، لأنه لو وقف على قوله "ألا أيها الليل الطويل ألا ينجلي" لكان واضحا وله معنى، كأنه قال ما أطولك بالليل فانكشف، وهذا الكلام مفيد المعنى.[3]

لم يكتف **ابن أبي الحديد** بهذا النقد، وإنما استدرك على **ابن الأثير** قسمين آخرين من التصريع، قد لم يفطن لهما، وهما:

---

[1]-ابن الأثير، المثل السائر، ص26.

[2]-أبي نواس، الديوان، شرحه وضبطه الأستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت، 1414ه، 1994م، ص179.

[3]-ينظر: ابن أبي الحديد، الفلك الدائر، ص184.

– ***القسم الأول:*** «أن يكون معنى المصراع الأول مباينا لمعنى المصراع الثاني بالكلية، لا رابطة بينهما».[1] **ومثل ذلك قول المتنبي:**

جللًا كما بي فليك التبريحُ أغذاءِ ذا الرشإ الأغنَّ الشيحُ.[2]

في هذا البيت معنى المصراع الأول مختلف لمعنى المصراع الثاني، فلا رابطة بينهما، **وهذا ما صرح** به في قوله: «فإنه لا مناسبة بين صدر البيت وعجزه، وإن ثبت أن بينهما مناسبة كما قد تكلفه قوم فما الغرض المثال، وإنما الغرض التمثيل».[3] **أي لا وجود لعلاقة** بين صدر البيت وعجزه.

علق ابن أبي الحديد على القسم الأول الذي ذكره **ابن الأثير**، لأنه يرى فيه شيئا **من** المناقضة بين التعريف والمثال الذي ضربه، فتعريفه للقسم الأول يجرى حول استقلال **الشطر** الأول عن الآخر، ولكن المثال عكس ذلك، فصدر البيت مرتبط بعجزه. **فقوله** "إن **كنت قد أزمعت هجري** فأجملي"، **له ارتباط معنوي** في **الجملة** في قوله "**أفاطم مهلا**". [4]

– ***القسم الثاني:*** «يتمحور في العروض بحركة تخالف حركة الضرب نحو أن يكون أحدهما **بالرفع والآخر بالجر**».[5] **كقول أبي نواس:**

---

[1]- ابن أبي الحديد، الفلك الدائر، ص185.

[2]-المتنبي، الديوان، الجزء1، مجلد1، ص255.

[3]-ابن أبي الحديد، الفلك الدائر، ص185.

[4]-المصدر نفسه، ص185.

[5]-المصدر نفسه، ص185.

اِختصم الحسن والجمال فيك فصارا إلى جدال.[1]

في هذه الحالة نلاحظ أن هذا النوع غيرُ القسم السابع الذي ذكره **ابن الأثير**، لأن هذا الأخير ركز على اِختلاف الحرفين وبينما في هذا المثال يتجلى في اِختلاف الحركتين.[2]

4. حد الكناية:

كان **لابن الأثير** موقف واضح من هذه القضية، والتي أراد من خلالها تحديد مفهوم الكناية وإبراز الفرق بينها وبين غيرها من أقسام المجاز، بقوله: «إذا وردت تجاذبهما جانبا حقيقة ومجاز، وجاز حملهما على الجانبين معا لوصف جامع».[3] أي لا يمكن الإفصاح بأن الكناية حقيقة لأن المعنى يكون مجازيا مخفيًا للمعنى الحقيقي، كما لا يمكن القول بأنها مجازية لوجود قرينة تعود إلى إفهام المعنى الحقيقي، إذن الكناية يتجاذبها جانبان هما الحقيقة والمجاز؛ وأكد قوله بمثال في ذلك كقوله تعالى: ﴿ **أو لامَسْتُمُ النِّسَاءَ**﴾[4] ، حيث نلاحظ من الآية القرآنية أن اللمس يجوز حمله على الحقيقة والمجاز معا، وكل منهما يصح به المعنى ولا يختل، ولهذا ذهب الشافعي رحمه الله إلى أنّ اللمس هو مصافحة الجسد الجسد، وذهب غيره إلى أنّ المراد باللمس هو الجماع، وذلك مجاز فيه وهو الكناية، وكل موضع ترد فيه الكناية فإنه يتجاذبه جانبا حقيقة ومجاز، ويجوز حمله على كليهما معا.[5]

ومن هنا يمكن القول أن الأسلوب الحقيقي للكناية عند **ابن الأثير** هو الإخفاء والستر، فلا يريد أن يكون المعنى الحقيقي لذاته، وإنما يريد أن يكون مستورا إذ نلتمس فيه نوعا من التحفظ.

---

[1]-أبي نواس، الديوان، ص446.

[2]-ينظر: ابن أبي الحديد، الفلك الدائر، ص185.

[3]-ابن الأثير، المثل السائر، ق3، ص51.

[4]- سورة النساء، الآية 43.

[5]-ينظر: ابن الأثير، المثل السائر، ص51.

وبالإضافة إلى ذلك صرّح بأنّ الكناية تنفصل عن التشبيه والاستعارة وغيره من أقسام المجاز، لأنه لا يجوز حمله إلا على الجهة المجازية فقط، كقولنا "زيد أسدٌ"، فلا يصح ولا يجوز حمله إلا على المجاز، ودليله أن لو حمل على جانب الحقيقة لاستحال المعنى، وذلك أن شبهنا زيدا بالأسد في شجاعته، ولو حملناه على المعنى الحقيقي لاستحال المعنى لأن زيدا ليس بالحيوان ذا الأربع والذنب والوبر، والمخالب.[1]

وقد خلص من هذا النقاش إلى إتمام تعريف الكناية بقوله: «حد الكناية الجامع لها هو أنها كل لفظة دلت على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بين الحقيقة والمجاز. والدليل على ذلك أن الكناية أن تتكلم بشيء، وتريد غيره».[2] ومن الأمثلة التي ساقها قوله: «كنيت بكذا عن كذا، فهي تدل على ما تكلمت به، وعلى ما أردته في غيره، وعلى هذا فلا يخلو إما أن تكون في لفظ تجاذبه جانبا حقيقة ومجاز أو في لفظ تجاذبه جانبا مجاز ومجاز، أو في لفظ تجاذبه جانبا حقيقة وحقيقة».[3]

فالكناية في تصوره هي تمازج بين ثنائية "الحقيقة والمجاز"، والتي تستهل بالمعنى الحقيقي ثم يتم إدراك واستدلال المعنى المجازي، حيث أنه «لا يصحّ أن يكون في لفظ تجاذبه جانبا حقيقة وحقيقة، لأن ذلك هو اللفظ المشترك، وإذا أطلق بغير قرينة مخصصة كان مبهما غير مفهوم، وإذا أضيف إليه القرينة صار مختصا بشيء بعينه والكناية أن تتكلم بشيء وتريد غيره، وذلك مخالف للفظ المشترك إذا أضيف إليه القرينة لأنه يختص بشيء واحد بعينه لا يتعداه إلى غيره، وكذلك لا يصح أن تكون الكناية في لفظ تجاذبه جانبا مجاز

---

[1]- ابن الأثير، المثل السائر، ص51-52.

[2]- المصدر نفسه، ص51-52.

[3]- المصدر نفسه، ص52.

ومجاز، لأن المجاز لابد له من حقيقة نقل عنها، لأنه فرع عليها».[1] بمعنى أن الكناية في نظر **ابن الأثير** هو أن تتكلم بلفظ يفيد معنى معين وتريد غيره، فلا يجوز أن يتجاذبها جانبا حقيقة وحقيقة، ولا مجاز ومجاز، لأن الوصف الجامع بين الحقيقة والمجاز شرط في صحة تعريف الكناية.

أما **ابن أبي الحديد** فقد كان رده معارضا على كل نقطة من النقاط التي ذكرها **ابن الأثير** فيما يخص استدلالاته، حيث كان يميل إلى نقض منهجه ورفض عمومية الحكم الذي أطلقه، مستشهدا بذلك بأدلة متعددة، ولهذا نراه قد استهل كلامه بافتراض واستدلال نلتمس فيه نوعا من الاستخفاف، إذ يقول: «إنا ما عرفنا أن الحدود يبرهن عليها، ولا هي من باب الدعاوي التي تحتاج إلى الأدلة، لأن من وضع لفظ الكناية لأمر من الأمور لا يحتاج إلى دليله».[2] ومعنى هذا التصريح أنه لا حاجة لإعطاء براهين وأدلة لتوضيح حد الكناية؛ وبعد ذلك ذهب **ابن أبي الحديد** إلى اعتراض أمثلة **ابن الأثير** وهي أمثلة متنوعة من القرآن الكريم والحديث النبوي والشعر، وذلك ليبرهن على المواضيع التي تصلح أن تكون فيها كنايات، وفيما يتعلق بالحديث النبوي ذكر قوله : «"رُويدك سوقك بالقوارير"، ومن ثم قام بشرحه على أنه يريد بذلك النساء، فكنى عنهن بالقوارير، وذلك أنه في بعض أسفاره وغلام أسود اسمه أنجشَة يحدو، فقال له يا أنجشة رويدك سوقك بالقوارير» [3] ، وكذلك قول: «عبد الله بن سلام، فإنه رأى على رجل ثوبا مصفرا، فقال:" لو أنّ ثوبك في تنّور أهلك أو تحت قِدرهم كان خيرا" فذهب الرجل وأحرقه نظرا إلى حقيقة قول عبد الله، وظاهر مفهومه، وإنما أراد المجاز منه، فالرجل فهم منه الظاهر الحقيقي فمضى وأحرق ثوبه، ومراد عبد الله غيره».[4]

1- ابن الأثير، المثل السائر، ق3، ص52.

2- ابن أبي الحديد، الفلك الدائر، ص 293.

3- ابن الأثير، المثل السائر، ق3، ص64.

4- المصدر نفسه، ص64.

وبالنسبة للشعر قول: «الشريف الرضى يرثي امرأة: "إن لم تكن نصلا فغمد نصال"».[1] ومن خلال استحضار هذه الأمثلة من "المثل السائر" يتساءل **ابن أبي الحديد** هل كل هذه الأمثلة التي استعان بها **ابن الأثير** تصلح أن تكون مما يتجاذبها الجانبان، ويجوز حملها على كل واحد منهما؟ فقد كان مندهشا ومتعجبا من أدلته التي ساقها، إذ يقول: هل يتوهم عاقل أن الرسول صلى الله عليه وسلم أمر أنجشة أن يرفق بالزجاج؟ وهل حقا أمر عبد الله بن سلام أمر صاحب الثوب المصفر بحرق ثوبه؟ والأمر البعيد هو البيت الشعري، لأن المرأة إنسان، والإنسان لا يكون غمدا للسيف.[2]

ومن هذا يرى **ابن أبي الحديد** بأن هذه المواضع خارجة من باب الكناية، وأنها صالحة بأن تكون على محمل واحد، وهذا مناقض لما اشترطه **ابن الأثير** في تعريفه لحد الكناية، لأنه لو حقا جاز أن تكون هذه المواضع كنايات لجاز أن يكون قوله تعالى: «وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال» وقول الشاعر: «ولو سكتوا أشنت عليك الحقائب كناية».[3]

لم يتوقف **ابن أبي الحديد** في هذا وإنما انتقل إلى أمر آخر يتعلق في معرفة حقيقة استدلاله لتلك المواضع على أنها كناية، حيث يقول: «إذا كان استدلالك على أنّ الكناية هي ما جاز حمله على واحد من محمل الحقيقة والمجاز، فالاستدلال هنا لا يماثل ذلك بحال، وإذا أردت أن تقول بأن الكناية لابد أن يتجاذبها جانبا حقيقة ومجاز، فإني أقول لك أنّ أصحاب علم البيان لم يخالفوك في ذلك لتعيب عليهم».[4] أي أن كلا الاستدلالين لتلك المواضع على أنها كناية غير صائبة وليست في محلها لأن الأولى ليست مماثلة لما أراده

1- ابن الأثير، المثل السائر، ص70.

2- ينظر: ابن الحديد، الفلك الدائر، ص 294.

3- ينظر المصدر نفسه، ص294.

4- المصدر نفسه، ص294- 295.

ابن الأثير، أما الثانية فقد أخطأ في أقوال أصحاب علم البيان الذين سبق وأن درسوا هذه القضية، **وهذا ما صرح** به في قوله: «وأنت لما حكيت أقوال أصحاب هذه الصناعة لم تحك أنهم لم يشترطوا ذلك في الكناية، وإنما حكيت عنهم أنهم لم يشترطوا أن يجوز حمل الكلام على كلا المحملين، فهذا هو الذي حكيت عنهم، **وخالفتهم، وزعمت أنك استنبطت وتكلفت** الدلالة عليه، فكيف تتركه جانبا، **وتستدل على مالا تعلق له به أصلا**».[1]

من أنواع التجنيس:

يعتبر التجنيس **نوعا** من أنواع علم البديع، ومن المتفق عليه بين علماء البلاغة أنه يأتي في الشعر والنثر، وهو أن يكون اللفظ من نوع واحد وجنس واحد، مع اختلاف في المعنى، **كما عرفه ابن الأثير** في كتابه: «أن يكون اللفظ واحدا والمعنى مختلفا ويسمى هذا البيت من الكلام مجانسا لأن حروف ألفاظه يكون تركيبها من جنس واحد، كما أنه يمثل اللفظ المشترك، وما عداه فليس من التجنيس الحقيقي في **شيء** وينقسم التجنيس إلى سبعة أقسام، واحد منها يدل على حقيقة التجنيس، **لأن** لفظه واحد لا يختلف، وستة أقسام مشبهة».[2] **معنى هذا الكلام** أن التجنيس هو أن **تتكون الألفاظ من الحروف نفسها ولكن** يكون المعنى مختلفا، إلا أن هناك حالات أخرى أين ترد الألفاظ **بصورة متشابهة**.

- ***التجنيس الحقيقي:*** **وهو** القسم الأول الذي **عرفه ابن الأثير** بأنه: «أن **تتساوى حروف** ألفاظه في تركيبها ووزنها».[3] أي أن ترد الألفاظ متساوية الحروف ولها الوزن **نفسه** ومن جنس واحد في التركيب، ومن الأمثلة التي ساقها **ابن الأثير قول أبي تمام** في المدح:

---

[1]-ابن أبي الحديد، الفلك الدائر، ص295.

[2]-ينظر: ابن الأثير، المثل السائر، ق1، ص262.

[3]- المصدر نفسه، ص263.

أظن الدمع في خدي سيبقى رسوما من بُكائي في الرسوم.[1]

يرى **ابن الأثير** من هذا القول بأنه ليس بالتجنيس في أي شيء، إذ أن حد التجنيس هو اتفاق اللفظ واختلاف المعنى، وهذا البيت المشار إليه **هو اتفاق اللفظ والمعنى معا، وربما راجع إلى جهل بعض الناس، فأدخل في التجنيس ما ليس منه، نظرا إلى مساواة اللفظ دون اختلاف المعنى.**[2]

ويقول **ابن الأثير** أن مثال التجنيس الحقيقي ما ورد في قول أبي تمام في مدح أحدهم حيث يقول:

من القوم جَعدٌ أبيضُ الوجه والنّدى وليس بنانٌ يُجتَدى منه بالجعدِ.[3]

فقال بأن: الجَعدُ، السيد، والبنان الجعد: ضد السبط، حيث أن أحدهما يوصف به السخي والآخر يوصف به البخيل.[4] **على رغم مجيء** اللفظتين "جعدٌ"، و"**بالجعد**" بالوزن والتركيب نفسها إلا أنّهما تختلفان في المعنى، لذلك اعتبرت من التجنيس الحقيقي.

ومن الأمثلة أيضا قوله:

كم أحرزَت قُضب الهنديُّ مُصلَتــَه تهتزُ من قضب تهتز في كتـبِ

بيضٌ إذا أنتُضِيت من حُجبِها رجعت أَحقُ بالبيض أبدانا من الحجبِ.[5]

وقال بأن القُضب: السيوف، **والقضب: القُدود على حكم الاستعارة**، وكذلك البيضُ: السيوف، والبيض: النساء.[6]

---

[1]- أبي تمام ،الديوان، المجلد 2، ص81.

[2]- ينظر ابن الأثير، المثل السائر، ص267.

[3]- أبي تمام، الديوان، المجلد1، ص294.

[4]- ابن الأثير، المثل السائر، ص263.

[5]- أبي تمام، الديوان، المجلد1، ص103-104.

[6]- ابن الأثير، المثل السائر، ص264.

هذه بعض الأمثلة التي أوردها **ابن الأثير** فيما يخص شرحه للتجنيس الحقيقي كما يراه **هو.**

لقد اعترض **ابن أبي الحديد** على الأمثلة التي أوردها **ابن الأثير** من شعر **أبي تمام، لأنه** يرى أن هذه الأبيات الأخيرة لا تدخل ضمن باب التجنيس، متهما **ابن الأثير** بأنه لم يفهم جيدا الألفاظ الواردة في الأبيات، ولم يشرحها على أساس موضعها الأصلي في البيت، ومنه يقول **ابن أبي الحديد** فيما يخص البيتين الأخيرين: «أن لفظتي قُضُب في البيت الأول، ولفظتي البيض في البيت الثاني، خارجة عن باب التجنيس بالكلية لأن **الغضب جمع** قُضيب، وهو **العود** الرشيق من **الشجرة**، هذا هو حقيقة هذا اللفظ في أصل وضعه، **وإنما** سمي السيف به مجازا أيضا».[1] **من خلال هذا نلاحظ أن ابن أبي الحديد** يفسر ويشرح **لفظ قضب في أصل وضعه**، ويرى بأن ما فسره **ابن الأثير** به **إنما هو معنى مجازي**، غير أن هذا يثبت اختلاف المعنى بين الاستعمالين **للفظ** ذاته، وهو مبدأ التجنيس الحقيقي، أي **اتحاد اللفظ واختلاف** المعنى، فيكون بذلك **ابن أبي الحديد مخطئا، ورأي ابن الأثير صحيح** في إيراد هذا المثال.

أما فيما يتعلق بالبيت الثاني فيرى **ابن أبي الحديد أن** لفظة " البيض" ليست من أسماء النساء كما يراها **ابن الأثير**، لأن البيضاء ومرأة **لفظتان مترادفتان**، كما أن البيض ليست من أسماء السَّيوف، ولم يسمع بأن الأبيض اسمٌ للسيف كما أن الليث اسم **الأسد**، وإنما البيض عبارة عن أشياء ذوات بياض فقط، ثم استُعيرت لفظة البيض للسيوف والنساء صفة لا اسما وهذا أمر خارج عن باب التجنيس، ولو كان هذا من باب التجنيس، لوجب القول إذا أن في الليل أسود وفي الجنة **سوداء، وفي أسود** من **قولهم عندي الأسودان** أن

---

[1]- ابن أبي الحديد، الفلك الدائر، ص187.

يكون هذا تجنيسا، ولم يقل ذلك أحدٌ، لأن هذه الصفات تختلف موصوفاتها ولا تختلف هي.[1] مما سبق يظهر لنا أن اعتراض **ابن أبي الحديد** على **ابن الأثير** في هذه المسألة راجع إلى تمييزه بين المعنى الأصلي والمعنى الإستعاري للألفاظ فهو على عكس **ابن الأثير** يشترط في التجنيس الحقيقي اتفاق اللفظ واختلاف المعنى كلية في أصل وضعه وهذا يُدخله في دائرة المشترك اللفظي.

- ***ما يشَبه بالتجنيس:*** ومن أقسام هذا النوع قول **ابن الأثير**: «أن تكون الألفاظ مختلفة في الوزن والتركيب بحرف واحد».[2] أي أن يقع الاختلاف في وزن وتركيب تلك اللفظة ولكن في حرف واحد، ومثل ذلك بقول **محمد بن وهيب الحميري**:

قسمتَ صُروفَ الدهر بأسًا ونائلا فمالك موتورٌ وسَيفُكَ واتـــر[3].

فكما نلاحظ فإن لفظتي "**موتور**" و"واتر" مختلفتان في التركيب والوزن في الحرف الواحد.

إلا أن ابن أبي الحديد يدعي أن إدخال هذا البيت في باب التجنيس من ظريف الأشياء، لأن المعنى في الكلمتين " موتور، وواتر" واحد، إلا أن الاختلاف كان في اسم الفاعل وصيغة اسم المفعول، فلا يكون بهذا تجنيسا كما يرى **ابن الأثير**.[4] غير أن كلام **ابن أبي الحديد** مردود عليه، فكلمتا "**موتور**" و"واتر" حتى وإن اشتركتا في أصل معنى الفعل (وتر) فهما مختلفتان، إذ لا يُعقل أن يكون معنى اسم الفاعل مماثلا لمعنى اسم المفعول،

---

[1]-ينظر:ابن أبي الحديد، الفلك الدائر، ص187- 188.

[2]- ابن الأثير، المثل السائر، ص269.

[3]- المصدر نفسه، ص273.

[4]-ينظر، ابن أبي الحديد، الفلك الدائر، ص189.

فلفظ "واتر" يعود على السيف،هو بمعنى قاطع بينما يعود وصف "موتور" على المال الذي يُنفق تكرًما أي بمعنى مقطوع مفرق .

نخلص مما سبق إلى أن اعتراض **ابن أبي الحديد** على **ابن الأثير** غير صحيح في هذا الموضع، ولا مسوغ له في دعواه.

الفصل الثالث

إنّ علم النحو من أهم العلوم التي عالجها النقاد القدامى، فموضوعها يتمحور حول نظام وتركيب الجمل، وما يلحقها من تغييرات في أواخر الكلمة من حيث الإعراب والبناء، فبالنحو يستقيم معنى الكلام ويصان تأليفه من الفساد، وكل أديب أو شاعر بحاجة ماسة إليه. لذلك أولاه **ابن الأثير** عناية ظاهرة، تجلت في عدد كبير من القضايا النحوية التي أثارها في كتابه، وقد تتبعه **ابن أبي الحديد** بالرد والاعتراض عليه فيها، فجاءت مواضيع الردود المذكورة في كتابه "الفلك الدائر على المثل السائر"، حوالي تسعة وثلاثين قضية وهي على النحو الآتي:

- عطف الفعل على الاسم.
- موضوع علم النحو.
- أثر العلامة الإعرابية في فهم المعنى.
- تصغير الاسم الخماسي.
- هل غلط أبو نواس في استعمال فُعلى؟
- هل غلط أبو تمام في استعمال اطادت ؟
- هل لحن أبو نواس في المستثنى؟
- هل خفي على المتنبي الجمع في حالة التثنية؟
- الحاجة إلى الإدغام.
- فائدة من فوائد معرفة الإدغام.
- توكيد الضمير المتصل.
- توكيد المتصل بالمتصل.
- العام والخاص.
- الفرق بين ذهب الله بنورهم/ وأذهب الله بنورهم.
- نفي الجنس.

- في قوله تعالى: ﴿ ***لا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَاكَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا***﴾.
- في قوله تعالى: ﴿ ***فَلا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلا تَنْهَرْهُمَا***﴾.
- الترقي من الأدنى إلى الأعلى.
- تقديم المفعول على الفعل الاختصاص.
- آية قرآنية.
- تقديم خبر المبتدأ لاختصاص.
- آية قرآنية.
- تقديم الظرف لاختصاص في الإثبات.
- تقديم الظرف في النفي قد يكون للتفضيل.
- تقديم الحال لاختصاص.
- ألفاظ المبالغة والتكثير.
- متى يجوز حمل اللفظة على التضعيف الذي يفيد المبالغة؟
- هل عليم أبلغ في المعنى من عالم
- تطويل لا حاجة إليه.
- تقدير المحذوف في بعض آيات قرآنية.
- هل حذف الفاعل لا يجوز؟
- متى يحذف الفعل؟
- حذف الفعل قسمان.
- ما العامل في البدل؟
- عطف المترادفين.
- رأي في معنى الواو في قوله تعالى: ﴿***وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ***﴾.
- آيتان قرآنيتان.
- تعليق آخر على آية صوم.

- تعليق ثالث.

من بين هذه القضايا، اخترنا نماذج للتفصيل فيها، ومعرفة الاعتراضات التي قدمت عليها.

1- موضوع علم النحو

خصص **ابن الأثير** مقدمة كتابه لتحديد مفهوم علم النحو وعلم البيان، حيث تناولهما لأحوال اللفظية والمعنوية، وقال: « موضوع النحو هو الألفاظ والمعاني، والنحوي يسأل عن أحوالهما في الدلالة من جهة الأوضاع اللغوية».[1] وأما« موضوع علم البيان هو الفصاحة والبلاغة، وصاحبه يسأل عن أحوالهما اللفظية والمعنوية ». [2] وحينها ينتقل **ابن الأثير** إلى الحديث عن العلاقة بين علم النحو وعلم البيان، ويقول: « علم البيان والنحوي يشتركان في أن النحوي ينظر في دلالة الألفاظ على المعاني من جهة الوضع اللغوي، وتلك دلالة عامة وصاحب علم البيان ينظر في فضيلة تلك دلالة خاصة. والمراد بها أن يكون على هيئة مخصوصة من الحسن، وذلك أمر وراء النحو والإعراب».[3]

يتخذ **ابن أبي الحديد** موقفا معارضا في رده على ما قاله **ابن الأثير** في موضوع علم النحو، إذ يرى أن موضوع علم النحو ليس الألفاظ و المعاني، ولو في الدلالة من جهة الوضع اللغوي«لأن اللغوي هو الذي ينظر في الألفاظ ».[4] وليس النحوي. وعلى هذا يرى **ابن أبي الحديد** أنه يقدم التعريف الصحيح لعلم النحو على أنه النظر في « فهو الألفاظ من جهة تغييرات نلحق أواخرها أو تلحقها أنفسها على قول من جعل التصريف جزءا من النحو.[5] يبدو اعتراض **ابن أبي الحديد** على **ابن الأثير** في هذه الجزئية اصطلاحيا لا

---

[1]-ابن الأثير، المثل السائر، ق1، ص37.

[2]-المصدر نفسه، ص37.

[3]-المصدر نفسه، ص37.

[4]-ينظر: ابن أبي الحديد، الفلك الدائر، ص38-39.

[5]-المصدر نفسه، ص39.

غير، فمقصود **ابن الأثير**(الوضع اللغوي) وربطه باللفظ و المعنى، هو كما فهمنا من نصه، ما تم تقعيده في كلام العرب من المعاني النحوية المرتبطة بصيغ الألفاظ، كمعنى الفاعل في صيغة اسم الفاعل، في حين يقصر ابن أبي الحديد النحو على الإعراب أو التصريف على القولين .

- خطأ مفسرو الأشعار:

بناء على ما سبق يذهب **ابن الأثير** إلى أن مفسري الأشعار قد أخطأوا في اقتصارهم على شرح المعنى، وتفسير الكلمات اللغوية، وكذلك تبيين مواضع الإعراب، دون شرح ما تتضمنه من أسرار الفصاحة والبلاغة.[1]

يدافع **ابن أبي الحديد** عن مفسري الأشعار، إذ يرى أنهم لم يخطئوا في شرحهم للمعاني الموجودة في الأشعار، وإنما كان غرضهم الكشف عن مراد الشاعر، فتارة ذهبوا إلى تفسير الألفاظ اللغوية، وذكر ما فيها من إعراب يتعلق به فهم المعنى، وتارة يشرحون المعنى فقط إذا لم يُحتج لغيره، وكل زيادة يذكرونها على ذلك فهي مقصودة بالعرض لا بالذات.[2] وبعدها يواصل ابن **أبي الحديد** دفاعه على مفسري الأشعار، ويرى أنه إذا كانت حقا «الحال هكذا لم يَجُز أن يقال إنهم غلطوا لإخلاصهم بنقد الشعر والكلام على ما فيه من علم الصناعة الشعرية، والبحث عن فصاحته وبلاغته، لأن ذلك فنٌ مفرد لم يضعوا شروحهم له».[3] ومن ثم يشير **ابن أبي الحديد** إلى أن مفسري الأشعار مشوا على طريقة مفسري القرآن، حيث أنهم اقتصروا على شرح المعنى واللغة وأسباب النزول، وما يتضمنه القرآن من اللغة والأصول، ولم يذكروا في تفاسيرهم نقد ما فيه من أسرار البلاغة والفصاحة، وإذا كان حكم **ابن الأثير** عليهم حكما خاطئا، فسيكون حتما مخطئا لأكابر الصحابة، أمثال **علي ابن**

---

[1]-ينظر: ابن الأثير، المثل السائر، ق1، ص38.

[2]-ينظر: ابن أبي الحديد، الفلك الدائر، ص39.

[3]-المصدر نفسه، ص39.

أبي طالب عليه السلام، وعبد الله بن عباس، وهما اللذان أُخذ علم التفسير كله عنهما، فهذا الوضع فيه نوع من القباحة والشناعة، وإن لم يُغلط المفسرون، فقد انتفض ما قاله عن شرح الأشعار.[1] من خلال هذا الرد يتضح اعتماد **ابن أبي الحديد** على المغالطة في المقارنة والقياس عند رده على **ابن الأثير**، سعيا منه لاستمالة القارئ وإقناعه، وهنا تحدث **ابن الأثير** عن مفسري الأشعار من منظور عملهم النقدي، القائم على دراسة الأثر الأدبي، فلا مجال للاعتراض على ملاحظاته بالمقارنة بمفسري القرآن الكريم لأن غرضهم ليس متماثلا، ولا وجه لذكر **عبد الله بن عباس وعلي بن أبي طالب** ؛ ثم إن كل كلام **ابن الأثير** عن مفسري الأشعار تابع للعنصر السابق المتعلق بموضوع علم النحو وعلاقاته بالبيان، غير أن **ابن أبي الحديد**، اجتزأه ليُخطئه في عدم التفريق بين النحوي واللغوي.

[1]–ينظر: ابن أبي الحديد، الفلك الدائر، ص40.

2- معرفة علم العربية من النحو والتصريف:

يعدّ موضوع علم اللغة العربية من العلوم الأساسية التي تدخل ضمن جمالية الأدب، إذ حاول **ابن الأثير** إعادة صياغة قيمة النص الأدبي وتأسيسه على أصول فنية صحيحة، وبدونه لا يكتمل أي تأليف سواء كان نثريا أو شعريا، ولهذا اهتم بعدة جوانب ومنها:

أ-أثر العلامة الإعرابية في فهم المعنى:

إنّ من أساسيات علم النحو الحركات الإعرابية التي تأتي آخر الكلمة، والتي تقود إلى فهم المعنى المراد، ولولا هذه العلامات لما تبين مفهوم العبارة ودلالاتها، فهي تأتي في المجرورات، وفي المفعولات وفي المبتدأ والخبر، وفي البدل، وفي الحال، وغيرها. ومن الأمثلة التي توضح هذا، قول **ابن الأثير**:« اعلم أن من أقسام الفاعل والمفعول ما لا يُفهم إلا بعلامة، كتقديم المفعول على الفاعل، فإنه إذا لم يكن ثَمَّ علامةٌ تبين أحدهما من الآخر، وإلا أشكلَ الأمر كقولك " ضرب زيد عمرُو"، بالوقف عليها، ويكون زيد هو المضروب، فإنك إذا لم تنصب زيدا، وترفع عمرا وإلا لا يفهم ما أردت».[1] ومثله قوله تعالى في سورة فاطر﴿ **إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ** ﴾[2]. ومن خلال هذا القول، أراد **ابن الأثير** أن يوضح أنّ الحركات الإعرابية تلعب دورا مهما في إفهام المعنى، وأعطى مثالا في تقديم المفعول على الفاعل، وقال بأنه إذا لم تكن هناك علامة في آخر الكلمة لن يفهم المراد منها.

يعارض **ابن أبي الحديد** هذا الرأي ويرى بأنّه باطل وغير صائب، وخاصة عندما مثل **ابن الأثير** لرأيه بالآية القرآنية، فهو يرى أنّه لا وجود لعلاقة بينها وبين ما يريد قوله حيث يقول: «إنّ هذه الآية لا مدخل لها في هذا الموضع، لأن لو وقفنا على الفاعل والمفعول منها لم يحصل الالتباس، لَعلِمْنَا أنّ الله لا يخشى أحدا، لا من العلماء ولا من غيرهم، فالآية تدل بنفسها لا بعلاقة لفظية على أنّه تعالى مفعول، وأنّ العلماء فاعل، بخلاف ما إذا وقفنا

---

[1]-ابن الأثير، المثل السائر، ق1، ص41-42.

[2]-سورة فاطر، الآية28.

على زيد ومحمد في ضرب زيد محمدا، فقد بان أنّ تمثيله بهذه الآية مُضاهِيا بضرب زيد محمد غير صحيح، وأنّ أحد المثالين لا يشابه الآخر».[1] وكما هو واضح، مثال **ابن الأثير** صحيح وصريح في تطابقه مع الفكرة التي وُظّف لأجلها، وهي ضرورة المعرفة بالنحو والإعراب لتفادي اللحن في القراءة والخطأ في الفهم، واعتراض **ابن أبي الحديد** مجرد تحامل لا غير.

ب – تصغير الاِسم الخماسي

يردُ التصغير في الأسماء، سواءا كانت رباعية أو خماسية أو سداسية، حيث تحذف منه بعض الحروف، إن كانت هناك حروف زائدة، أو يُضاف إليها حرف الياء وهذا ما ذهب إليه **ابن الأثير** في تصغير الاسم الخماسي، إذ ينقل كلام النحويين في المسألة في معرض الاستدراك عليهم وهو:«إذا كانت الكلمة على خمسة أحرف وفيها حرف زائد أو لم يكن حذفته، وهذا نحو قولهم في كلمة "منطلق" تصغيره "مُطَيْلَق"، وفي كلمة "جَحَمْرِشْ" تصغيره "جُحَيْمرْ"، فلفظة "منطلق" تتكون من خمسة أحرف، وفيها حرفان زائدان وهما الميم والنون، إلا أنّ الميم زيدت في تلك اللفظة لإظهار المعنى، فلذلك لم تحذف الميم، لأنها أصلية، وإنّما حذفت النون، وكذلك لفظة "جحمرش"، فهي خماسية ليس فيها زيادة، فقد حذف منها حرف أيضا».[2]

أورد **ابن أبي الحديد** اعتراضه على الكلام السابق وكأنه كلام **ابن الأثير**، وتعمد التدليس في ذلك، فجاء في كتابه: «كل خماسي يحذف منه في التصغير حرف، سواء كان في الكلمة حرف زائد أو لم يكن، مثال الزائد منطلق تصغيره مُطيلق، فإن كان في الكلمة حرفان زئدان اُستبقت الميم لأنها زيدت لمعنى وأُسقطت النون لأنها زيدت لغير معنى، ومثال

[1]–ابن أبي الحديد، الفلك الدائر، ص 42.

[2]–ينظر: ابن الأثير، المثل السائر، ق1، ص45.

الأصول جحمرش تصغيره جُحيمر».[1] في حين أن النص الصحيح الكامل لكلام **ابن الأثير** هو كالتالي: «...ولا يلام على جهله بذلك،لأن الذي تقتضيه صناعة النحو قد أتى به، وذلك أن النحاة يقولون: إذا كانت الكلمة على خمسة أحرف وفيها حرف زائد أو لم يكن حذفته، نحو قولهم في (منطلق) (مطيلق) وفي (جحمرش) (جحيمر) فلفظة (منطلق) على خمسة أحرف، وفيها حرفان زائدان، هما الميم والنون، إلا أن الميم زيدت فيها لمعنى، فلذلك لم تحذف، وحذفت النون، وأما لفظة (جحمرش) فخماسية لا زيادة فيها، وحذف منها حرف أيضا ».[2] كما أن من الملاحظ أن **ابن أبي الحديد** أراد أن يسقط من كلام **ابن الأثير** حول ما أورده في هذه المسألة لأنه ركز فقط على ما ذكره **ابن الأثير** من الأمثلة وقام بالاعتراض عليها، ولم يركز على القاعدة النحوية التي تنص على تصغير الاسم الخماسي، ومنه يمكن أن نقول أن ما ذكره **ابن الأثير** حول تصغير الاسم الخماسي قول صحيح، وأن اعتراض **ابن أبي الحديد** عليه مجرد تدليس وتحامل.

ج-هل غلط أبو تمام في استعمال اِطأدت؟

اِنتقل **ابن الأثير** إلى انتقاد الشعراء في استخدام بعض الكلمات والألفاظ في شعرهم، حيث يرى بأنهم أخطأوا في استعمالها، ومنه ما جاء في قول **أبو تمام:**

بالقَائِمِ الثَّامِنِ المُسْتَخْلَفِ اِطَّأَدَتْ قَوَاعِدُ المُلكِ مُمْتَدًّا لَهَا الطَوَلِ.[3]

يقرر **ابن الأثير** بأن **أبا تمام** غلط في استعمال كلمة "اطأدت"، ويرى أنّ الصواب هو أن تقول "اتّطدت"، وذلك لأن التاء تبدل من الواو وهذا ما جاء في هذا الموضع، لأنك إذا بنيت اِفتعل من الوعد قلت اتّعد، ومثله ما ورد في هذا البيت، فإنه من وَطد يَطِد كما يقال وَعَدَ

---

[1]-ابن أبي الحديد، الفلك الدائر، ص42.

[2]- ينظر:ابن الأثير، المثل السائر، ق1، ص 45.

[3]-أبي تمام، الديوان، المجلد2، ص06.

يَعِدُ.[1] يرى **ابن الأثير** أن لفظة "اطأدت" مشتقة من الوطد، وهي على صيغة افتعلت، وعليه فإن اشتقاقها في هذا البيت ليس في محله، لأنه عند تحويل كلمة "الوطد" من الاسم إلى الفعل تبدل واوه تاءا فتصبح "تطد"، وستكون على وزن" اتطدت" .

يقف **ابن أبي الحديد** معارضا لما ذكره **ابن الأثير**، ومحاولا في الوقت نفسه تبرير موقف **أبي تمام** من استعمال لفظة "اطأدت"، والذي يرى بأنه على صواب يقول: «قرأت بخط أبي زكريا رحمه الله قال: العلماء: اشتقاق اطأدت من الطود، وهو الجبل بُني على اِفْتَعَلَتْ من ذلك، فقيل اطادت لينا غير مهموز لأن تاء الاِفتعال إذا كان بعدها تاء قلبت ألفا، ثم همزها في الشعر للضرورة».[2] بالمقارنة بين التفسيرين نرى كل واحد منهما مقبولا صحيحا بما يشرحه ويثبته فالكلمة التي اعترض عليها **ابن الأثير** في بيت **أبي تمام**، غير الكلمة التي أقر **ابن أبي الحديد** صحتها إذ يورد قولا يكشف استعمال لفظ مشابه للدلالة على معنى مختلف عن ما تكلم عنه **ابن الأثير** لكن يغلب على الظن صحة موقف **ابن الأثير**، لأن همز "اطأدت" على قول **ابن أبي الحديد** ليس ضرورة سائغة كما حكاه من قول أبي زكريا المذكور.

3- في توكيد الضميرين

أراد **ابن الأثير** أن يبين في هذا الموضع من القضية أن رأيه كان منفردا مقارنة بالنحاة الذين سبق وأن درسوا الضمائر في كتب النحو، بحيث أنهم لم يتعمقوا أكثر فيها وإنما ذكروا فقط عدد الضمائر، وأن المنفصل منه كذا، والمتصل منه كذا، والذي أورده **ابن الأثير** في هذا النوع هو أمر خارج عن الأمر النحوي، يتحدث فيه عن توكيد الضميرين،

[1]– ينظر: ابن الأثير، المثل السائر، ق1، ص48.

[2]–ابن أبي الحديد، الفلك الدائر، ص45.

وهو أن يؤكد المتصل بالمنفصل، أو يؤكد المنفصل بالمنفصل، أو يؤكد المتصل بالمتصل.[1]

لقد عالج **ابن الأثير** توكيد الضمير المتصل بالمنفصل ومثل بقول الله تعالى: ﴿***لا تَخَفْ إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعْلَى***﴾[2]. ففي هذه الآية جاء التوكيد بين الضمير المتصل "الكاف" في قوله "إنك" والضمير المنفصل في قوله "أنت". أما فيما يتعلق بتوكيد الضمير المنفصل بالمنفصل فقد استشهد **ابن الأثير** بقول أبي تمام:

لا أنتِ أنتِ ولا الدِّيار ديارٌ خَفَّ الهَوَى وتَوَلَّت الأوطار.[3]

وفي هذا البيت نلاحظ توالي الضمير المنفصل "أنتِ".

وكذلك نجد استشهاده بقول **أبي الطيب المتنبي:**

قبيلٌ أنتَ أنتَ وأنتَ منهم وجَدَّكَ شِرُّ الملكُ الهُمامُ.[4]

يعلق **ابن أبي الحديد** على هذين البيتين ويرى بأنهما لا يصلحان أن يكونا في هذا الموضع من توكيد الضمائر، حيث يقول «إن هذين البيتين لا يصلح أن يمثل بهما على توكيد الضمائر، وذلك أن التوكيد ما لو حذف وبقي المؤكد يبقى اللفظ دالا على المعنى، إلا أنه غير مؤكد له كالآية التي استشهد بها، فإنه لو حذف "أنت" لبقي "إنك الأعلى"، وهو كلام مفيد للمعنى. إلا أنه غير مؤكد».[5] وكذلك بالنسبة لبيتي **أبي تمام والمتنبي**، فلو حُذف "أنتَ" الثانية لخرج عن الإفادة أصلاً، وكيف يفيد وهو مبتدأ وخبر، وقد حذف الخبر.[6] أي أنه إذا حذف الضمير المنفصل "أنت" الثانية في كلا الموضعين فحتما سيختل المعنى، لأنه يمثل خبر للمبتدأ "أنت" الأولى.

---

[1]–ينظر: ابن الأثير، المثل السائر، ق2، ص186، 187.

[2]–سورة طه، الآية 68.

[3]–أبي تمام، الديوان، المجلد الأول، ص321.

[4]–أبي الطيب المتنبي، الديوان، المجلد الثاني، الجزء4، ص148.

[5]–ابن أبي الحديد، الفلك الدائر، ص229.

[6]–المصدر نفسه، ص229.

نرى أن اعتراض **ابن أبي الحديد** على **ابن الأثير**، كان اعتراضا مفصلا، وخاصة على الشواهد التي تبناها **ابن الأثير** في هذه المسألة، إذ يرى أنها لا تناسب موضع توكيد الضميرين لكونها لا تتضمن توكيدا بل مبتدأ وخبر لا غير، حتى وإن كانت اللفظة مكررة، لأنها بمعنى مختلف، فمراد أبي تمام مثلا هو أن المرأة ليست كما كان يعهد ولا الديار كما كان يعهد [1]، هذا ولم يلتفت **ابن أبي الحديد** إلى تمام كلام **ابن الأثير** عن هذا المثال حينما عبر صراحة عن سبب ذكره مع عدم استحسانه، إذ يقول:« وهذا البيت لم أمثل به اختيارا له واستجادة، وإنما مثلت به ليعلم مكان التوكيد ... وإلا فالبيت ليس من المرضي، لأن سبكه سبك عار من الحسن، وفيه تقديم وتأخير».[2] ونرى أن **ابن أبي الحديد** أهمل التقديم و التأخير، الذي يقوي موقف **ابن الأثير**، ويُضعف بل يُبطل كل ما ذهب إليه **ابن أبي الحديد**.

وأما عن توكيد الضمير المتصل بالمتصل، فقد مثل **ابن الأثير** لهذا النوع من التوكيد بقوله تعالى في قصة الغلام: ﴿ **قالَ أَلَمْ أَقُلْ لَّكَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا**﴾[3]. وهذا بخلاف ما جاء في قصة السفينة، فإنه قال فيها: ﴿ ***أَلَمْ أَقُلْ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا*** ﴾[4]. ومن ثم شرع **ابن الأثير** في شرح الفرق بين الصورتين، بحيث يرى بأنه « أكد الضمير في قصة الغلام ولم يؤكده في قصة السفينة، فقال في التأكيد "ألم أقل لك إنك..." وقال في عدم التوكيد "ألم أقل إنك"...».[5] والمعنى العام الذي يراه **ابن الأثير** في هذا النوع هو أنه كما لو أتى إنسانٌ، فلُمتَه وعنفته، ومن ثم أتى مرة أخرى، فإنك تزيد لومه وتعنيفه.[6] أي أن التوكيد في الآية يفيد زيادة اللوم والعتاب.

---

[1]– ابن أبي الحديد، الفلك الدائر ، ص229.

[2]–ابن الأثير، المثل السائر، ص155.

[3]–سورة الكهف، الآية 75.

[4]–سورة الكهف، الآية 72.

[5]–ابن الأثير، المثل السائر، ق2، ص188.

[6]–ينظر: المصدر نفسه، ص188.

ويضيف **ابن الأثير** أن هذا الفهم «يدق عن العثور عليه ببادرة النظر، ما لم يعط التأمل فيه حقه».[1]

أراد **ابن أبي الحديد** التصريح والتأكيد على أن **ابن الأثير** لم يسبق إلى هذا الفهم في الآية، فقال:« وجهه مشهور قد قاله الناس من قبل، وذكره من يتعاطر استخراج الدقائق والمعاني الغامضة من القرآن »[2]، غير أنه لم يسمّ واحدا منهم، حتى وإن كان **ابن الأثير** لم يدع السبق لنفسه.

ثم يؤكد **ابن أبي الحديد** على أنّ هذا الوضع ليس بتوكيد الضميرين وإنما **ابن الاثير** «عدّى الفعل منها إلى المفعول بحرف الجر لا غير، ولو كان هذا توكيدا للضمير لكان قولنا "مررتُ بزيد" تأكيد للضمير، وهذا ما لا يقوله أحدٌ».[3] أراد **ابن أبي الحديد** أن يبين أن استشهاد **ابن الأثير** بالآيتين الكريمتين كان استشهادا خاطئا، وليس في المحل المناسب، فهو يريد فقط السخرية منه، ولذلك أعطى مثالا لا يناسب قط ما ذكره **ابن الأثير** عن توكيد الضميرين .

4- التقديم والتأخير

حدد **ابن الأثير** موقفه من هذه القضية وما يتصل بها من تغيير المعنى بتغيير الوضع اللفظي في الكلام، فذهب إلى أن تقديم اللفظ يجعل المعنى أبلغ، ولقد فصل في الحديث على مواضيع عدة من خلال معالجته لهذه القضية، ومن ذلك تقديم المفعول على الفعل، والخبر على المبتدأ، والظرف والحال.

---

[1]– ابن الأثير، المثل السائر، ق2، ص188.

[2]–ابن أبي الحديد، الفلك الدائر، ص230.

[3]–المصدر نفسه، ص230.

ومن جملة ذلك، تقديم المفعول على الفعل للاختصاص، مثّل له **ابن الأثير** بقوله: "زيدا ضربتُ" و "ضربتُ زيدًا"، فالمثال الأول "زيدًا ضربت" يفيد أنك لم تضرب إلا زيدا.[1] بمعنى أن زيد هو المخصوص بالضرب، أما المثال الثاني "ضربتُ زيدا" فالأمر مخالف، لأنّه إذا قدمت الفعل كنت بالخيار في إيقاعه على المفعول الذي شئت، بأن تقول: ضربتُ خالدا، أو بكرا أو غيرهما، وإذ أخرته لزم الاختصاص للمفعول.[2] ومنه يمكن القول أنّ تقديم الفعل يؤثر في توجيه المعنى.

حاول **ابن أبي الحديد** أن يكون موضوعيا في ردّه على هذه القضية، إذ يصرح بأن أهل العربية قد تطرقوا لمثل هذه المسألة وفسروها تماما كما عالجها **ابن الأثير**، غير أنه يقول أن أرباب النظر هم الأصوليون، وهم لا يعرفون هذا، ويرون أنه لا فرق بين قولك "ضربت زيدا"و "زيدا ضربت". فالحاصل أنّ الصورتان سواء في التخيير وعدم التخيير.[3] من الملاحظ أن **ابن أبي الحديد** أراد أن يكون منطقيا في تحليله لهذه المسألة، إذ نجده يستشهد بكلام الأصوليين لإثبات صحة موقفه من تخطيء رأي **ابن الأثير**، حتى وإن أقر أولا بأن علماء آخرين ذهبوا المذهب نفسه.

وفي السياق نفسه يحاول **ابن الأثير** إثبات الاختصاص في تقديم المفعول على الفعل، ممثلا ذلك بقوله تعالى ﴿***بَلْ اللَّهَ فَاعْبُدْ وَكُنْ مِنْ الشَّاكِرِينَ***﴾[4]، فإنّ هذه الآية الكريمة تفيد اختصاص الله بالعبادة دون غيره، ولو قال اعبد الله وكن من الشاكرين لم يفد الاختصاص.[5] يرى **ابن الأثير** أن تقديم المفعول "الله" على الفعل "اعبد" يفيد الاختصاص، وذلك على خلاف إذا تقدم الفعل على المفعول فإنه لا يفيد ذلك.

---

[1]– ابن الأثير، المثل السائر، ق2، 210.

[2]–المصدر نفسه، ص 210–211.

[3]– ينظر: ابن أبي الحديد، الفلك الدائر، ص246.

[4]–سورة الزمر، الآية 66.

[5]– ينظر: ابن الأثير، المثل السائر، ص112.

أما **ابن أبي الحديد** فلقد جاء رده منفردا ومخالفا في هذه المسألة، فهو لا يناقش **ابن الأثير** من جانب تقديم اللفظ في التركيب فقط، وإنّما يهتم بالجانب المعنوي الذي يتم من التقديم، ويظهر ذلك في قوله «إنّ الاختصاص ما استفيد في هذه الآية من مجرد تقديم المفعول بل من القرينة لأنه تعالى قال: ﴿ ***وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ*** **لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ، بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ** ﴾ [1] وهذا تصريح بالاختصاص»[2]؛ ثم يضيف أنه « ولو قال في هذا السياق بل أعبد الله لأفاد الاختصاص لا محالة، فلا تأثير هاهنا في الاختصاص معلوم، لا لتقديم المفعول ولا لتأخير».[3] إذن فالاختصاص مفهوم من سياق الكلام أو القرينة، وليس من تقديم المفعول على الفعل، ومنه يمكن القول أنّ **ابن الأثير** يركز على الاختصاص في التقديم، أما **ابن** أبي الحديد فهو يردّه إلى السياق اللغوي، كما لخصه أحد الدارسين في قوله:« إذا كان ابن الأثير قد حاول إثبات الاختصاص في هذا التقديم، فإنّ صاحب الفلك الدائر ردّ الأمر للسياق اللغوي والقرينة دونما إحتفاء كبير بظاهرة الترتيب اللغوي في الآية».[4]

5- في قوة اللفظ بقوة المعنى

من المعلوم أنّ هذا الباب حظي باهتمام بالغ منذ القديم، فكثر البحث في العلاقة الموجودة بين اللفظ والمعنى، وبما أنّ الألفاظ تدل على المعاني، فإنه إذا زاد اللفظ قوة زادت قوة المعنى، يتضمن البحث في هذا الجانب عدة مسائل، نذكر منها:

---

[1]– سورة الزمر، الآية65.

[2]– ابن أبي الحديد، الفلك الدائر، 247.

[3]– المصدر نفسه، ص247.

[4]– عبد الحكيم المرابط: جمالية الترتيب اللغوي بين النص والبلاغة العربية، مجلة جيل الدراسات الأدبية والفكرية، مركز جيل البحث العلمي، العدد الرابع، لبنان، ديسمبر/كانون أول 2014، ص115.

أ- ألفاظ المبالغة والتكثير

يعرِّف **ابن الأثير** باستعمال صيغة المبالغة واستخدام اسم الفاعل، وقد مثّل لذلك بالألفاظ التي تأتي على وزن فعّال في نماذج عديدة، منها ما ورد في قوله تعالى ﴿***فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا***﴾[1]، وكما قال أيضا ﴿ ***إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ*** ﴾[2] فإنّ في الآية الأولى لفظة "غفار" أبلغ في المغفرة من غافر، لأن فعالا يدل على كثرة صدور الفعل، وفاعلا لا يدل على الكثرة.[3] بمعنى أنّ الاسم الذي يأتي على وزن فعَّال أبلغ في المعنى من الاسم الذي يأتي على وزن فاعل.

وفي الآية الثانية جاءت لفظة تواب على وزن فعال، تدل على صدور التوبة منه مرات كثيرة، فهي أبلغ من التائب الذي هو اسم فاعل من تاب يتوب، فهو تائب.[4]

إنّ كل هذه الأمثلة تدخل ضمن ما يقصد به المبالغة في إيراد المعاني، وبعد ذلك ذكر **ابن الأثير** بأن هناك بعض الشعراء من توهم في هذا الموضع، مثل ما أورده **أبو كرام التميمي** وهو من شعراء الحماسة، يقول:

لله تَيْم أيُّ رُمح طِرادِ لأقي الحِمامُ وأيّ نصْل جلاد

ومحشُّ حربٍ مقدم متعرض للموت غير مُكذب حيّاد.[5]

في هذا البيت استعملت لفظة "حياد" في غيّر موقعها، إذ قصد الشاعر المبالغة في وصف شجاعة هذا الرجل، فانعكس عليه المقصد الذي قصده، لأن حيادا من حيّد فهو حياد أي وجد منه الحيدودة مرارا، وإذا كان هذا الرجل غير حياد كان حائدا، أي وجدت منه

---

[1]– سورة نوح، الآية 10.

[2]–سورة البقرة، الآية 222.

[3]–ابن الأثير، المثل السائر، ق2، ص242.

[4]–ينظر: المصدر نفسه، ص242.

[5]–ديوان الحماسة، أبو تمام حبيب بن أوس الطائي (من اشعار العرب) شرح العلامة التبريزي، مطبعة التوفيق بشارع الكوت، مصر، سنة 1332هـ، ص197.

الحيدودة مرة واحدة وإذا وجدت منه مرة كان ذلك جُبنا، ولم يكن شجاعة، والأصح أن يقول: غير مكذب حائد. [1] إن **ابن الأثير** يتهم بعض الشعراء بالمغالطة في استعمالهم لألفاظ المبالغة والتي تأتي على وزن فعال، ومنه المثال السابق.

أما **ابن أبي الحديد**، فلقد حاول نقض كلام **ابن الأثير** السابق من خلال ضرب مثال معارض، يثبت من خلاله عدم صحة حمل لفظ المبالغة على الكثرة فقال أن الآية الكريمة ﴿***وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ***﴾[2] دالة على نفي تكرر الظلم، ويكون مفهوم ذلك وفحواه أنّه يظلم العباد ظلما قليلا.[3] وكما استشهد **ابن أبي الحديد** بالحديث الشريف على المسألة عينها، إذ قال «لأعطين الراية غدا لرجل يحب الله ورسوله، ويحب الله ورسوله كرّار غير فرار».[4] ثم يمضي مفسرا أي لا يكثر الفر بل يفر أحيانا في النادر مع أن عليّا لم يفر قط على ما نقل عنه المخالف والمؤالف».[5] وبعد ذلك يفسر مغزى العرب من استعمال صيغة فعّال في النفي، وفي هذا الصدد يقول «اعلم أنّ العرب إذا استعملت هذه اللفظة في النفي فإنّهم لا يعنون بها إلا ما يعنون بلفظة فاعل فقط، ولو شئت أن أذكر من ذلك لأمثلة كثيرة لذكرتها، فأما في الإثبات فإنّهم قلَّ أن يستعملوها إلا في الكثرة والتكرير كما ذكره هذا الرجل، وكان الواجب أن يتصفح كلامهم، ويفرق بين استعمالهم لها نفيا واستعمالهم لها إثباتا».[6] بمعنى أن **ابن أبي الحديد** ينكر عدم معرفة أو عدم ذكر **ابن الأثير** الفرق بين استعمال صيغة " فعال " في الإثبات والنفي.

---

[1]–ينظر: ابن الأثير، المثل السائر، ق2، ص244.

[2]–سورة فصلت، الآية 47.

[3]– ينظر: ابن أبي الحديد، الفلك الدائر، ص278.

[4]–الشيخ جعفر، كشف الغطاء عن مبهمات الشريعة الغراء، تحقيق مكتب الاعلام الإسلامي، فرع خراسان، قسم الاحياء التراث الإسلامي، ط1، سنة 1422، 1285م، ص92.

[5]–ابن أبي الحديد، الفلك الدائر، ص268.

[6]–المصدر نفسه، ص268.

متى يجوز حمل اللفظة على التضعيف الذي يفيد المبالغة؟

يقول **ابن الأثير** في هذا الباب «"أنّ قوة اللفظ لقوة المعنى لا تستقيم إلا في نقل صيغة على صيغة أكثر منها، كنقل الثلاثي إلى الرباعي».[1] ومن الأمثلة التي أوردها **ابن الأثير**: الفعل الثلاثي على صيغة فعل على النحو قتل، ثم نقلت إلى الرباعية فقيل قتّل بالتشديد أو التضعيف، فإنّ الفائدة من هذا النقل هي التكثير[2] ؛ أما الصيغة الرباعية بعينها على وزن فعّل أصلا، كقوله تعالى ﴿***وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا***﴾[3]، فإنّ لفظة كلَّم في هذا المثال لا تفيد التكثير، وإنّما تفيد التصريح بالمخاطبة، سواء كان خطابه طويلا أو قصيرا، قليلا أو كثيرا، وهذه اللفظة رباعية، وليس لها ثلاثي نقلت عنه إلى الرباعي، فكان الرباعي أكثر وأقوى فيما دلَّ عليه من المعنى.[4] أي إذا كانت اللفظة رباعية الأصل فإنها لا تفيد التكثير وإنما لها دلالة تبين قوة اللفظ على المعنى.

أما **ابن أبي الحديد** فيعترض في مناقشته **لابن الأثير** على أنّ صيغة الفعل الثلاثي بالتشديد "فعَّل" تفيد التكثير والقوة، لأنه يمكن أن يأتي الفعل الثلاثي بالتخفيف والتشديد في مواضع كثيرة دون تباين في المعنى، كما قال صاحب ديوان الأدب: قصَر من الصلاة، وقصَّر منها.[5] وبعد ذلك يتطرق إلى مسألة الفعل المشدد الرباعي أصلا، ويظهر موقفه في موافقته وعدم اعتراض فيما قال **ابن الأثير**، أن دلالة الفعل الثلاثي المشدد الدال على الكثرة، كما ورد في لفظة كلَّم، ولكنه يزعم بأن تمثيل بلفظة رتَّل في غير موقعها، لأن اللفظة لها صيغة ثلاثية.[6] من المؤكد أن **ابن أبي الحديد** كان صريحا في اعتراضه لهذه المسألة على **ابن الأثير**، فهو من جهة ينفي صحة رأيه حول الفعل الثلاثي المشدد، الذي يفيد التكثير

---

[1]–ابن الأثير، المثل السائر، ق2، ص245

[2]–المصدر نفسه، ص246.

[3]–سورة النساء، الآية 74.

[4]–ينظر ابن الأثير، المثل السائر، ق2، ص246.

[5]–ينظر ابن أبي الحديد، الفلك الدائر، ص269.

[6]–المصدر نفسه، ص270

والقوة، لأنه ممكن أن يكون الفعل الثلاثي المشدد يفيد التخفيف، ومن جهة أخرى يثبت صحة رأيه حول ما يفيده الفعل المشدد الرباعي من الكثرة.

ج - هل عليم أبلغ في المعنى من عالم؟

انطلق **ابن الأثير** في تحديد موقفه من هذه القضية بانتقاد جمهور علماء العربية، حيث يرفض أن تكون لفظة "عليما" أبلغ في معنى العلم من عالم، إذ يفسر أن عالما وعليما على عدة واحدة، إذ كل منهما أربعة أحرف وليس بينهما زيادة ينقل فيها الأدنى إلى الأعلى.[1]

وعلى غرار **ابن الأثير** الذي يخالفهم في ذلك مخالفةً تامة إذ يرى أن " عالم" أبلغ من "عليم"، لكون "عالما" اسم فاعل من فعل متعد "عَلِمَ" وأما "عليم" فاسم فاعل من "عَلُمَ" الذي هو على وزن الفعل القاصر، نحو: شرُف فهو شريف، وكرُم فهو كريم.[2] نلاحظ أن **ابن الأثير** يرى بأن الاسم الذي يأتي على وزن "فاعل" أبلغ في المعنى على الاسم الذي يأتي على وزن "فعيل "، وهذا بخلاف ماذكره علماء العربية ، أنهى كلامه بالتهكم عليهم فقال: « لربما كان ما ذهبوا إليه لأمر خفي عني، ولم أطلع عليه ».[3]

أما **ابن أبي الحديد** فلقد قام بتوضيح الفكرة على أن العرب وإن لم ينصوا على أن "فعيلا" للمبالغة، نبهوا إلى ذلك باستعمالهم إياه خبرًا عن الجماعة، وإجراء صفته على المذكر والمؤنث.[4] ومما جاء خبرًا عن الجماعة قول الشاعر جرير:

دعون الهوى ثم ارتمين قلوبنا بأسهم أعداء وهن صديق.[5]

---

[1]–ينظر: ابن الأثير، المثل السائر، ق2، ص247.

[2]–ينظر المصدر نفسه، ص247.

[3]–المصدر نفسه، ص247.

[4]–ينظر: ابن أبي الحديد، الفلك الدائر، ص271.

[5]–جرير: ديوان، دار بيروت للصناعة والنشر، بيروت، 1465هـ–1986م، ص315.

هذا البيت تصرف ابن أبي الحديد فيه وقال:

جَلَوْنَ العيونَ النُّجَلَ ثم رَمَينا بأعين أعداءٍ وهنَّ صديقُ.

وكما جاء أيضا في قوله تعالى: ﴿ ***إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ*** ﴾[1]. بمعنى أن لفظتي "صديق" و "قريب" يمكن أن تستعمل للمذكر والمؤنث الدالة أو خبرا عن جماعة.

وكما يشير أيضا **ابن أبي الحديد** إلى أن إذا «وصفت الكلمة بالمذكر والمؤنث ووقع خبرا على الجماعة صار كالمصادر الواقعة للأجناس المشترك في الوصف بها المفرد والجمع والمذكر والمؤنث».[2] والمراد من هذا أنه مهما كانت الكلمة مفردة أو مؤنثة أو مذكرة فالذي يليها تأتي مفردة، وذلك نحو قوله « رجل فطرٌ وامرأة فطرٌ، ورجال فطرٌ ونساء فطرٌ، ومثل هذا لم يجيء في وزن فاعل».[3] ويعلل ذلك فيقول أن « "فعيلا أشبه "فعولا"، لأنه صفة مثله وثالثه حرف مد، و"فعول" قد وقع للجمع والمفرد والمذكر والمؤنث».[4] وقد مثل ذلك بآية قرآنية، لقوله تعالى: ﴿ ***فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ*** ﴾[5]. فهنا اللفظة "عدو" جاءت على صيغة فعول. وكما تستعمل أيضا صيغة "فعولا" للتذكير والمؤنث، فيقال امرأة شكورٌ، ورجل شكورٌ، ففي كلا المثالين استعملت للكثرة والمبالغة، والغرض من هذا الاستعمال يرجع إلى لفظ "فعول" الذي يقع مصدرا، وليس بين "فَعول" و" فُعول" إلا الضم والفتح.[6]

وبعد ذلك ذهب **ابن أبي الحديد** إلى الاستشهاد على رأيه بقول **أبي الفتح** رحمه الله أن صيغة "فعول" إذا حُولت من المصدري إلى الوصفي فإنها تعود على الجنس الذكري، ولذلك لم يؤنث "فعول" إذا وقع للمؤنث بمعنى فاعل، نحو قوله: امرأة صبورٌ، وامرأة شكورٌ.[7] أي أنه إذا اتصل المصدر "فعول" بالمؤنث لا يتبعه في التأنيث، وإنما يبقى على صيغة التذكير.

---

[1]–سورة الأعراف، الآية 56.

[2]–ابن أبي الحديد، الفلك الدائر، ص271.

[3]–المصدر نفسه، ص271.

[4]–المصدر نفسه، ص271.

[5]–سورة الشعراء، الآية 77.

[6]–ينظر: ابن أبي الحديد، الفلك الدائر، ص272.

[7]–ينظر: المصدر نفسه، ص272.

أما إذا جاءت الكلمة على وزن "فعيل" فتصنف ضمن أفعال الغرائز، وذلك لا يمنع من وقوعه للمبالغة، وهذا على نحو قوله "قدُمَ" فهو قديم فيه مبالغة، وكذلك قوله "عَتُقَ" فهو "عتيق" بمعنى قَدُمَ في الزمان على جهة المبالغة.[1] يرى **ابن أبي الحديد** أن هناك بعض الأسماء التي تأتي على" فعيل" تصنف ضمن باب المبالغة، وهناك ما لا يجوز استعماله للمبالغة.

[1]–ينظر: ابن أبي الحديد، الفلك الدائر، ص272.

خاتمة

جـامعة عبد الرحمـان ميـرة- بجاية
كلية الآداب و اللغات
قسم اللغة و الأدب العربي

عنوان المذكرة :

اعتراضات ابن أبي الحديد في" الفلك الدائر" ى" المثل السائر" لابن الاثير

مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر في اللغة و الأدب العربي
تخصص : أدب عربي **قديم**

إعـداد الطّالبتين:
سعيدة طرشونت
نجاة أوكاشبي

إشراف الأستـاذ:
محمد فلاق

السنة الجامعية: 2019/2018

أسهم كتاب" المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر" **لابن الأثير** وكتاب "الفلك الدائر على المثل السائر" **لابن أبي الحديد** في تطور الدراسة النقدية في الساحة الأدبية وذلك على مختلف المستويات النقدية والبلاغية والنحوية.

ومن خلال تتبعنا لما جاء في الكتابين وسجلناه في هذا البحث توصلنا إلى جملة من النتائج، أهمها:

– أن كتاب "المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر" كان تجربة فنية **لابن الأثير**، وهو عبارة عن مجموعة من القواعد الفنية التي قام بعرضها، ورأى أنه يجب على الكاتب أو الشاعر الالتزام بها، إذ قام **ابن الأثير** بتتبع آراء من سبقوه، ثم تناولها بالنقد والانتقاد، والتعليق والتصويب، وذلك ليكون كتابه المرجع الأول في فنه. وقد أحدث هذا الكتاب ضجة كبيرة في الساحة الأدبية والنقدية، ما أدى إلى ظهور أراء مؤيدة وأخرى مخالفة له.

– لقد كان **ابن أبي الحديد** حريصا في كتابه "الفلك الدائر على المثل السائر" على انتقاد عمل **ابن الأثير**، والرد عليه في كثير من المسائل، وكثيرا ما كان يعتمد على أقوال العلماء البلاغيين والنحويين وغيرهم، ليقدم حججا وأدلة متنوعة تدعم مواقفه، كما كان ينتقد الشواهد التي يستدل بها ابن الأثير، ومن ثم يعطي استفسارات وتفسيرات خاصة عنها، ويناقش مناسبتها لما ضربت له، وأثناء اعتراضاته على كلام **ابن الأثير** كان يغلب عليه الطابع الجدلي.

– إن المدة الزمنية التي استغرقها **ابن أبي الحديد** في قراءته لكتاب "المثل السائر" والرد عليه مدة قليلة غير كافية للاطلاع على كتاب ضخم مثل كتاب **ابن الأثير**، وتعبر عن تسرع واستعجال غير مبرر.

– تنوعت الوسائل التي استعان بها **ابن أبي الحديد** للرد على **ابن الأثير** ومنها: نقد الشواهد ونقد الآراء النقدية والبلاغية والنحوية، وخاصة فيما يتعلق في ضبط المفاهيم والمصطلحات والكشف عن التناقضات التي يدعي وجودها في كتاب المثل السائر.

– لجوء **ابن أبي الحديد** إلى نقد العبارات وطريقة عرضها، وانتقاده لبعض التقسيمات المنطقية والاصطلاحات العلمية.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

*القرآن الكريم

أ-الكتب

1- ابن أبي الحديد، عز الدين، الفلك الدائر على المثل السائر، تقديم وتعليق: بدوي طبانة وأحمد الحوفي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، دت.

2- ابن أبي الحديد، عز الدين، شرح نهج البلاغة، ضبطه وصححه:محمد عبد الكريم النمري، دار الكتب العلمية، ط1، لبنان، 1418هـ،1998م.

3-ابن الأثير، ضياء الدين، المثل السائر في أدب الكاتب و الشاعر، تقديم وتعليق:بدوي طبانة وأحمد حوفي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، دت.

4-امرؤ القيس، الديوان، تح: حنا الفخوري، دارالكتب العلمية، بيروت، دت.

5-البحتري، الديوان، شرح وتقديم :حنا الفخوري، دار الجيل، المجلد 1، بيروت، دت.

6-جرير،الديوان، شرحه وقدم له: مهدي محمد ناصر الدين ، دار الكتب العلمية، بيروت، دت.

7-زغلول، محمد، ضياء الدين ابن الأثير وجهوده في النقد، مكتبة نهضة مصر، مصر، دت.

8-حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون، تحقيق:محمد شرف الدين ورفعت بيلكه لكيسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ، دت.

9- المتنبي، شرح الديوان، وضعه عبد الرحمان البرقوني، المجلد1، دار الكتاب العربي، ط1، بيروت، 1422هـ-2001م.

10- مغشغش السعدي، قيس: أبو اسحاق الصابي- درر النثر وغرر الشعر، وزارة الثقافة والشباب، ط1، أربيل، العراق، 2009م.

11-أبي نواس، الديوان، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت، 1414هـ- 1994م.

12-عبيد بن الأبرص، الديوان، دار الكتاب العربي، ط1، بيروت، 1414هـ، 1994م.

13- الفاخوري حنا، الجامع في تاريخ الأدب العربي، دار الجيل، ط1، بيروت، 1986.

14-الصابي، أبو اسحاق، المختار، علق: الأمير شكيب أرسلان، دار التقدمية، ط1، لبنان، 1946م،1869هـ.

15- الصفدي: صلاح الدين، نصرة الثائر على المثل السائر، تحقيق:محمد علي السلطاني، مطبوعات مجمع اللغة العربية، بدمشق، 1972م.

16-صبح الأعشي، الشيخ أبي العباس أحمد القلقشندي، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1340هـ- 1972م.

17-الشيخ جعفر، كشف الغطاء عن مبهمات الغراء، تحقيق مكتب الإعلام الإسلامي، فرع خراسان، قسم الإحياء التراث الإسلامي، ط1، 1422هـ- 1285هـ.

18-أبي تمام، الديوان، تقديم وشرح محي الدين صحي، دار صادر، ط1، بيروت، 1997م.

19-أبو تمام، حبيب بن أوس الطائي(من أشعار العرب) شرح العلامة التبريزي، مطبعة التوفيق شارع الكوت، مصر، 1332هـ.

20-الخفاجي، ابن سنان، سرّ الفصاحة، اعتني به وخرج شعره وعمل فهارسه:داود غطاشة الشوابكة، دار الفكر، ط1، عمان، 1467هـ،2006م.

21-ابن خلكان، وفيات الأعيان وأبناء أنباء الزمان، تح: احسان عباس، دار صادر ،بيروت،1397هـ، 1977م.

ب-المجلات والدوريات:

22-المرابط، عبد الكريم، جمالية الترتيب اللغوي بين النص والبلاغة العربية، مجلة جيل الدراسات الأدبية والفكرية، مركز جيل البحث العلمي، العدد الرابع، لبنان، ديسمبر، كانون الأول 2014.

الفهرس

الموضوعات **الصفحة**

كلمة الشكر.

مقدمة 1

مدخل.....5

1 – لمحة عن حياة ابن الأثير

1 -1 – حياته.....6

1-2- أدبه 7

1-3-مضمون كتاب المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر.....8

1-4-القيمة الفنية.....9

2- لمحة عن حياة ابن أبي الحديد

2-1-حياته.....12

2-2-مضمون كتاب الفلك الدائر على المثل السائر.....13

2-3-آراء الباحثين في اعتراضات ابن أبي الحديد على المثل السائر...15

2-4- أسلوب ابن أبي الحديد.....18

2-5- منهج ابن أبي الحديد.....19

فهرس الموضوعات

الفصل الأول: الاعتراضات النقدية.....20

1-مناسبة التحميدات لمعاني الكتب السلطانية.....23

2-الفرق بين الترسل والشعر.....28

3-الفرق بين الشعراء وموضوعات المترسلين.....30

4-اللفظة المفردة.....32

أ-تباعد مخارج حروف اللفظة 33

ب- هل طول اللفظة يقبحها؟.....34

الفصل الثاني: الاعتراضات البلاغية.....37

1-حد الحقيقة 40

2-في شروط بلاغة التشبيه.....43

3-أنواع التصريع.....46

4-حد الكناية.....52

5-من أنواع التجنيس.....56

الفصل الثالث: الاعتراضات النحوية.....61

1-موضوع علم النحو.....64

2-معرفة علم العربية من النحو والتصريف.....67

أ-أثر العلامة الإعرابية في فهم المعنى 67

ب-تصغير الاسم الخماسي.....68

ج-هل غلط أبو تمام في استعمال اطأدت؟.....69

3- في توكيد الضميرين.....70

4- التقديم والتأخير.....73

5-في قوة اللفظ بقوة المعنى.....74

أ-ألفاظ المبالغة والتكثير.....76

ب-متى يجوز حمل اللفظة على التضعيف الذي يفيد المبالغة.....78

ج-هل عليم أبلغ في المعنى من عالم؟.....79

خاتمة.....83

قائمة المصادر المراجع 86

فهرس الموضوعات.....89

يعد كتاب المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر لابن الأثير، من الكتب المشهورة التي نالت مكانة خاصة في التراث العربي في زمنها وفي ما تلاها من عصور، والذي زاد من أهميته وقيمته هو تنويع المؤلف بين مختلف من العلوم في الكتاب، حيث تبنى بعض آراء غيره من العلماء، كما ناقشها بالنقد والانتقاد، ومثله كمثل باقي المؤلفات النقدية، فقد لاقى قبولا في الوسط الأدبي والنقدي من جهة، ومن جهة أخرى لاقى هجوما من أطراف أخرى، ومن بين الكتب المنتقدة كتاب الفلك الدائر على المثل السائر لابن أبي الحديد، وكتاب نصرة الثائر على المثل السائر لصلاح الصفدي. اعتنينا بكتاب الفلك الدائر على المثل السائر لابن أبي الحديد في دراسة موضوع اعتراضات ابن أبي الحديد في الفلك الدائر على المثل السائر لابن الأثير.

الكلمات المفتاحية: الاعتراضات، النقد، الفلك الدائر، المثل السائر.